سياسة فرنسا الاستعمارية
في شمال أفريقيا

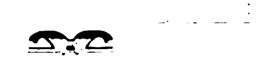


سياسة فرنسا الاستعمارية

في شمال افريقيا

« وهي مقالات معربة عن مجلة الاهالي الوطنيين (لاروفوانديجين) عدد ٧٣ ــ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩١٢ بباريس (٦) في نمرة ١٦ من شارع مانت ــ صحتها السابعة »

« ومنقولة عن جريدة « الطان »



١٣٣٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين والصلاة والسلام على النبي الامين وعلى آله وصحبه اجمعين .

وبعد فقد يثير الشك عند الذين ليس لهم علم بما يقترفه الافرنسيون من السياسة الاستبدادية فى مستعمراتهم الاسلامية وذلك لما اشهره الافرنسيون عن انفسهم من دعوى المدنية وحب الانسانية واعانة الامم الضعيفة و . . . و . . . الى غير ذلك من الدعاوى الباطلة والاشاعات الكاذبة —

ولذلك استصوبنا ان نأتى هنا برسائل كان قد نشرها كاتب كبير فى « الطان » وهى التى يمكننا ان نقول عنها انها « الجريدة الرسمية الافرنسيه والتى هى على كل حال جريدة نظارة الخارجية الافرنسية ومقالات كانت قد نشرتها مجلة الاهالى « لاريفو اندبجين » الافرنسية ، وذلك ليكون للناس شهادة الافرنسيين انفسهم اقوى مؤيد للتهم التى

وجهناها ضد مديرى السياسة الاستعمارية الافرنسية فى شمال افريقيا المدعين انهم من امة مبدؤها حماية الامم المظلومة والاخذ بيد الضعفاء . وقد يتهمنا بعض الناس ذكرناه على عليه فى سياسة الاستبداد الجارية بالمستعمرات لولم نقل ان هذه الانتقادات صادرة عن افرنسى وهذه المقالات نشرت بصحف افرنسية ايضا .

وها هى الرسائل :

الرسالة الاولى : خطورة مسألة اهالى المستعمرات الوطنيين .

« الثانية : طريقة الحكم بالعنف الحاليه .

« الثالثة : نتائج طريقة الحكم بالعنف .

« الرابعة : هل يفيد كون المستعمرين اصحاب امتيازات ؟

« الخامسة : وسائل ايجاد المساوات المدنية وتوطيدها .

« السادسة: ضرورة وجود رابطة بين اهالى المستعمرات الوطنيين وبين الدولة المستعمرة .

« السابعة : فى الاستعمار .

وهذه الرسائل السبعة هى التى نشرتها جريدة « الطان » لسان حال وزارة الخارجية الافرنسية .

وتلى هذه الرسائل مقالة نحله الاهالى الوطنيين « لاربعواندبجين » فى موضوع « مسيو لوتو ومسألة الاهالى الوطنيين » ثم مقالة المسيو « فاستون فالران » فى موضوع « حوادث تونس » وهى مقالة ضمنها

احتساساته عقب تلك الحوادث . ونشرها فى المجلة المذكورة وتلى هاتين المقالتين بنذ نشرتها هذه المجلة عن بقية المستعمرات والاقطار التى ترحوفرنسا الاستيلاء عليها واستعمارها : كالجزائر وتونس والمغرب الاقصى والهند الصينية ولاوس ومدعشقر وافريقية الغربية وبلاد المغاربة الصحراوية وارجاء خط الاستواء فى افريقية وافريقية الوسطى والسواحل الصومالية .

فهذه هى الرسائل والمقالات التى عزمنا على نشرها لكى يمحص الحق ولا يكون للافرنسيين حجة على من يعترض سياستهم فى الاستعمار من غير ابناء جنسهم فقد شهد عليهم شاهد من اهلهم !



فرنسا والمسلمون

الرسالة الاولى

خطورة مسألة الاهالى الوطنيين

هذه الرسائل التى جمعت تحت عنوان : « كيف نشكل افريقيه الشمالية » نشرت اولا فى جريدة « الطان » كما اخبرنا من قبل ثم أعاد كاتبها نظره عليها وادخل عليها بعض تحريرات ثم نشرها فى مجلة الاهالى الوطنيين « لاريفواندجين » ومقصده من ذلك ان يظهر لاخوانه الافرنسيين كيف يجب ان يصلحوا تشكيل افريقيه الشمالية التى افسدت الاحوال فيها ولا سيما فى الجزائر وتونس سياسة المستعمرين الماضيين هذه السياسة التى ليست فيها ذرة من مكارم الاخلاق ولا من العواطف الانسانية.

فهذه السياسة الذميمة هى التى جعلت لمسألة تماس الاهالى الوطنيين بالاجانب المستعمرين هذه الخطورة الناشئة عن رد الفعل المتبادل بين العنصرين .

وقد كتبت هذه الرسائل بالوضوح والدقه والصحة اللازمه . ذلك مايبين الشئون على حقيقة احوالها وما لايجعل سبيلا للانكار اوالتعليل او التضليل سواء كان ذلك بازاء اعضاء البارلمان الافرنسى اوغيرهم من

السياسة او من الذين تهمهم مصالح فرنسا الافرنسيين انفسهم . ويظهر للذين لايعرفون كيف يدرسون احوال الامم حالة الامم المسكينة التي اوقعها سوء حظها بين براثن رجال حكومة الجمهورية الجهنميين الذين لايتقون الله ولا يقيمون للانسانية وزنا ولا يعبأون بعواطف الرافة والشفقة التي لم تخل منها الحيوانات ولكنهم تجردوا منها بعوامل الاطماع التي تقسي القلوب ولا تترك فيها ذرة من الرحمة .

وان ذلك ليعرف ابناء تلك البلاد الذين سال بهم سيل المطامع الافرنسية في اى دركة من دركات الهوان والذل السياسي والاجتماعي احلهم رضاهم باستيلاء اشد الامم عداوة للانسانية عموما والاسلام خصوصا على مرافق بلادهم ووضعها يدها على شئونهم السياسية والمدنية وعلى شفا اى جرف هار اوقفهم استسلامهم لارادة هولاء الاعداء الالداء .

ولقد تساءلت المجلة عما سيكون عليه موقف المستعمرين بعد وضوح خطر الطريقة السياسية السيئة على مصالح الافرنسيين انفسهم وقالت هل يتنازلون عن امتيازاتهم عن طيب خاطر وعن رغبة منهم ؟

ثم اجابت بان المستعمرين الذين يستعمرون يمكنهم ان يصنعوا ذلك فيتنازلوا عن هذه الامتيازات التي تعافها الانسانية ولا ترضاها الا ضمائر المجرمين .

واما المستعمرون المشتغلون بالسياسة فلا يمكن ان يقوموا بذلك ولا يجوز ان ينتظر ذلك منهم لانهم هم علة العلل وجرثومة البلاء الذي حاق بتلك البلاد السيئة الحظ .

واذا قلبنا وجوه الافرنسيين الذين لهم علاقة بها ـ وكل الافرنسيين كذلك ـ وجدناهم من اولئك المستعمرين السياسيين او من المساعدين على سياسة هولاء المستعمرين .

ولذلك فلا يمكن ان يؤمل منهم ان يغيروا سياسة اتبعوها ولاجبلة فطروا عليها .

ولا صحة لذلك الامل الذى اظهرته المجلة من ان تنطق الدولة « المستعمرة » بالحق ولا لذلك الاستسلام الذى ابدته بقولها ان حظ الرعايا والمحميين الافرنسيين بين ايدى فرنسا .

فان الجزائريين والتونسيين ماجر عليهم الوبال والعناء الا استسلامهم لفرنسا .

•
• •

ومما هو جدير بالملاحظة مارسخ فى اذهان الافرنسيين من ان فرنسا ستتمكن من الاستفادة بوضعها الحماية على المغرب الاقصى استفادتها من من القطرين الجزائرى والتونسى استفادة سيكون لها تأثير على مستقبلها

وهذا ماجعل تلك الجريدة تقول . ان فرنسا بزيادتها املاكها بوضع الحماية على المغرب الاقصى ستزيد بنسبة جسيمة تأثير شمال افريقية على مستقبلها وان هذا التأثير سيكون اما حسنا سعيدا واما خطرا مشئوما عليها وذلك بحسب السياسة التى ستتبعها نحو الاهالى المسلمين . »

ومن ذلك يتبين اولا اعتقاد الافرنسيين بامكان وضع فرنسا حمايتها على القطر الذى لم تستطع ان تتقدم فى داخله منذ تهجمها عليه طلما

وعدوانا . وثانيا ان الافرنسيين مهما ظهروا بمظهر المخالف لسياسة حكومتهم فانهم فى الحقيقة مشتركون فى اطماعها راغبون فى الاعتداء على استقلال الممالك الاخرى ولاسيما الاسلامية منها وانهم يخالفون الاشخاص ـ اشخاص رجال الحكومة ـ لغايات شخصية ولكنهم لا يخالفون التيار المندفع من تعصبهم الذميم وحقدهم على المسلمين .

ومما يؤيد ذلك قول المجلة فيما بعد « اننا لبثنا الى الآن مترددين بين خطتين متناقضتين وان عدم التصاق خطتنا وعدم ارتباطها يعدان ازمة ستظهر قريبا اذا لم يستقر راينا على اتخاذ خطة ثابتة .

فخطة الحكومة الافرنسية فى الجزائر وتونس وفى المغرب الاقصى ـ اذا تم ما يرجونه من وضع يدهم عليه وتثبيت سلطتهم فى انحائه ـ هى خطة سيئة للتردد الواقع فى تطبيقها وان الواجب على الحكومة الافرنسية هو توحيد هذه الخطة او بعبارة اخرى جعلها اكثر ارتباطا والتصاقا او بعبارة اصح جعلها مبنية على عزيمة قوية لا يحصل فيها ترددولا احجام!

فكأنما لم تكف تلك العزيمة التى جعلت خطة الاستعمار الافرنسية خطة جهنمية رأى الناس فى كل انحاء العالم تأثيرها على اولئك الذين جعلتهم الاشد الامم عداوة للاسلام واشد الدول عداوة للخلافة الاسلامية اذا قارنا بينهم وبين الامم التى استولت الامم الاخرى عليها .

وسنرى فى بقية الفصول مايوضح الحالة السيئة احسن توضيح .

ويشعر الافرنسيون ان شمال افريقيه يقطنه نحو الخمسة عشر مليونا وان الافرنسيين سيضطرون الى ادارة شئون هذا العدد الكبير بهذه

الادارة التي يزيدها صعوبة اعتقادهم ان المسلمين امة جامدة لاتقبل التغيير ولا التبديل . ويلاحظ الكاتب ان هذا الاعتقاد لااساس له من الصحة .

ويلاحظ ان الامة التي كانت من قبل متفككة لاارتباط بين اجزائها لعدم وجود المواصلات المقربة للجزء الآخر قد صارت الآن مرتبطة بالسكك الحديدية والتلغراف وبالجرائد وخصوصا الخمسة جرائد الافرنسية التي صارا نشاؤها حديثا والتي يتفق محرروها فيما بينهم على كتابة ما يكتبون .

ان افريقية الشمالية (بما فيها تونس والجزائر والمغرب الاقصى مجتمعة) مأهولة بنحو خمسة عشر مليونا من الاهالى الوطنيين الاصليين الذين سيكون علينا ان نديراموزهم .

ولقد بقي الناس مدة طويلة يعتقدون ان هولاء الاهالى المسلمين جامدون ومتعصبون على اى تغيير . ولكن ليس هنالك شيء من ذلك

في الجزائر وتونس اللتين هما خاضعتان لنا منذ مدة طويلة نرى ظواهر امرين عاملين على تغيير احوال هذين القطرين وهذان الامران هما:

اولا — كان الاهالى قبل استيلائنا على الجزائر وتونس متفرقين جماعات ليس بينها وبين بعضها الا قليلا من العلاقات اوليس لها مع بعضها علاقة اصلا . ولكن فى هذه الايام نجد امر خضوعهم لسلطة واحدة عاملا على ان يوجد عندهم وحدة احساسات لم يعرفوها من قبل . فانهم بوجود مسيطر واحد عليهم حيثما صاروا يشعرون بان حظوظهم متضامنة

متكافلو وان ذلك لمحسوس الآن في الصحافة الاهلية التي كان اتحادها حادثا خاصا بهذه السنين الاخيرة .

وان محرري الحس او البيت الجرائد الاسبوعية التي تصدر سواء في تونس او في الجزائر ليعرفون بعضهم ويتراسلون ويتداولون ويشتركون في طرق المواضيع الكبيرة . .

وان هذا الاشتراك في الاحساسات لايمكن ان يزيد بزيادة اتصال اجزاء افريقية الشمالية وتكوينها لمجموع مشكل تشكيلا متينا بطرقنا الحديدية وتلغرافاتنا وصحافتنا وبانتشار تعليمنا المستمر .

لم يكن يخاف قبل الآن الا من الحركات الثوريه العامة .

ثانيا — ان التعليم ينتشر في بعض مراكز الجهات القبليه التي اتى اليها مديرون ميالون الى العرب افتتحت فيها مدارس عددها كاف لقبول زهو النصف من الاولاد الذين هم في سن الدراسة (مركز دراع الميزان المختلط ٤٩٠٤٦٨ وطني ـ ٢٤ مدرسة اهليه ـ ٩٠٠٣٨ تلميذ من ٩٠٨٥٠ تلميذاً موجودين في تلك الجهة)

ومن هؤلاء الاطفال لدائبون جداً على الدراسة . فيكون بناء على ذلك لنا في بعض الجهات نشأ ناشئة ستستعمل اللغة الافرنسية بطلاقة تامة.

ومن جهة اخرى اذا كان عدد الشبان المسلمين الذين يرغبون في تعليمنا الحالي ـ لايزال ضعيفا فانه ليس مما لايذكر اذان في المدرسة الصادقيه في تونس ٣٦٢ تلميذاً واحصاءات سنة ١٩٠٩ تبين انه كان في مدارس الجزائر ٥٦٢ .

فبعضهم يستمر فى الدراسة العالية الى ان يصيروا دكاترة فى الطب او فى الحقوق .

فالآن بهذه الوسيلة تتكون نخبة متعلمة لم تكن قد وجدت من قبل. وان من طبيعة الامور وذلك كما رؤى فى مصر وفى الدولة العثمانيه وفى ايران وفى الصين ان هذه النخبة المتنورة تتمكن بسرعة من القبض على ازمة الافكار فى افريقية الشمالية كلها . فان هذه النخبة عندها افكار . ومتى ظهر لكتلة الاهالى الوطنيين ان هذه الافكار يمكن ان تساعد على اصلاح حظها صير لهذه الافكار قوة وتأثير لايقاوم .

وقد راى الناس لذلك مثلا فى تونس بمقاطعة الترام .

فاى منظر تقدمه لهذه النخبة التى ستوجد الراى العام للاهالى ؟ انما تقدم لها المنظر الذى كنا نبديه قبل وجود هذه النخبة . وانشأنا بتعليمنا اياهم فى مدارسنا وبتلقيننا لهم مبادىء العدل عندنا فتحنا نجعل الاهالى الشبان الذين يمكنهم ان يحكموا على ما يجدون حولهم وما يراه غيرهم ليحكموا عليه ؟ حكومة استبداد وظلم وخوف لا يملى الا لمن يوجد عندهم غير عاطفة النفس .

وكيف لايرى احدان بهذا الاهمال بل بهذه القلة من الشعور التى هى ايضا صادرة عن عدم التبصر التام لعرض مستقبل بلادنا للضياع ...

فاذا كان يعتقد ان مبادىء العدالة المؤسسة عليها الجمعية لا يمكن تطبيقها فى افريقية أفلا يقضى العقل السليم بان لا نعلم هذه المبادىء للشبان الوطنيين ؟

وفى هذه الحالة تقضى علينا الحكمة ان نصنع ضد مانصنع الآن . فيجب حينئذ ان نقفل المدارس فى وجوههم ، وان نحرم عليهم تعلم اللغة الافرنسية التى هى اقوى الوسائل لنشر افكار العدالة ، وان نشهر حربا عوانا على تلك النخبة المتهورة التى لايمكنها الا ان تكون عدوتنا بتأثير طريقة الحكم الحاليه . وان نجعل الاهالى الوطنيين كلهم فى الجهل والضعة والذل والهوان

ولكن يجب ان لايخفى الانسان عن نفسه انه قد فات الوقت لمحاولة الرجوع هكذا الى الوراء . ولقد تغير الاهالى الوطنيون فلم يبق للخوف تأثيره السابق عليهم ولما اخذ الشبان السبعة التونسيون فى يوم ١٣ مارس الاخير ، كان المقصود من ذلك بديهيا توقيف مقاطعة الترام . ولكن لم تحقق هذا الرجاء تماما . لان الوطنيين كانوا قد بدأوا المقاطعة للحصول على مساواة الوطنيين للايطاليين فى المعامله . واما الآن فان انضمت الى هذه العلة علة اخرى الا وهى ان السبعين الف مسلم يستمرون على المقاطعة للاحتجاج معلنين انهم لا يريدون ان يعاملوا معامله القطعان من الانعام .

ومع ذلك فلنفرض ان هذه السياسة الحائزة سياسة سد الافواه يمكن ان تجيء اى الآراء تستحاب ؟

اولا — مد ثمانين سنه لم يستوطن الجزائر الاستعمائية واثنان وخمسون الف اوروبى . وفى مدة ثلاثين سنة لم يقم فى تونس غير مائة وخمسون الفا .

فاذا بقيت الحال على هذا المنوال فانه تلزم قرون ليساوى عدد السكان الاوروبيين عدد الاهالى الوطنيين الاصليين وينتج عن ذلك ان طريقة الحكم بالضغط على الاهالى الوطنيين تجعل النازحين منا الى تلك الديار لايتوطنون فيها الا توطنا غير حقيقى وتصيرهم دائما فى احتياج الى قوة عسكرية من الدولة المستعمرة لاجبار الاهالى الوطنيين للرضوخ الى هذا الحكم الشديد الوطأة .

ثانيا — ان افرنسيي الاصل قليلو العدد بين الاوروبيين فهم اربعون الفا فى تونس وثلاثمائة واربعة آلاف فى الجزائر .

فهم من جهة طغى عدد الطليان عليهم ومن جهة اخرى غمرهم عدد الاسبانيين . فخطة الضغط تمنع الافرنسيين من امكان الاعتماد على العنصر الوطنى واستخدامه ضد العنصر الاجنبى .

ثالثا — ان الاقتراع (للخدمة العسكرية) موجود فى تونس منذ مدة طويلة وقد ادخل اخيرا الى الجزائر . ويؤمل ان تستفاد منه قوى عظيمة .

فاذا كنا نأخذ هذه القوى من اهالى مستائين منا فان الحوادث التى جرت اخيرا فى فاس تدلنا على اننا سنتعرض الى الوقائع المؤلمة .

رابعا — اذا كان هؤلاء الخمسة عشر مليونا يقبلون طوعا برغبتهم سلطتنا فانهم يضيفون قوة عظيمة لفرنسا .

ولكن اذا كانوا يبقون مستائين فان افريقية الشمالية تكون سببا لضعف بلادنا الى حد لايمكن مداواته .

وفى حالة حدوث زوبعة سياسية فبدلا من ان يستمد منها يضطر حينئذ الى استخدام قسم من الجنود الافرنسيين لمراقبة اهالى المستملكة وايقافهم لدى الطاعة .

ولكن اذا كان يفكر فى ان مبادئ العدالة عندنا يمكن تطبيقها فى انحاء افريقية الشمالية كما تطبق فى فرنسا نفسها ـ وليس لنا ان نبدى لقرائنا ان هذا هو رأينا ـ فيجب حينئذ ان لايكتفى بتصريحات قاصرة على الاقوال بل ان تطبق الافعال على الاقوال .

ولقد اقر مجلس النواب جلة مرات ان يطلب من الحكومة اتخاذها فى افريقية الشماليه سياسة المدنية والعداله وصرح بان غيرهاته السياسه لاتاتى بخير فى تلك الجهة ولايحقق امل فرنسا وينبت قدمها هناك الاسياسة المدنية والعدالة اللذين هما امران من الامور التى تشتغل مدارسنا شغلا متواصلا فى تعليم نخبة الاهالى ماهيتها .

وقد صارت هذه النخبة لاتجهلها فبعد ان جهزت النخبة الوطنية بهذه الكيفية هل يمكن تصور انها لاتدرك مخالفة افعالنا لاقوالنا ؟

ان سياسة المدنية والعدالة لاتشمل انتخاب جلة خطط للملوك بل يجب ان تتضمن كاول نتيجة لوجودها انتهاء حكم العنف الذى يجبر الاهالى على تحمله .

ان هذا الحكم معروف قليلا جدا من افرنسيي فرنسا . ولو صارت لهم عنه فكرة جلية لرأى فيه اكثر الافرنسيين مايستفظعون .

المقالة الثانيه

حكم العنف الحالى

قال ذلك الكاتب :

تعودنا فى اثناء دور الاستيلاء والمكافحة من سنة ١٨٣٠ الى سنة ١٨٧١ ان نرى ابن تلك الديار عدوا يجب علينا القاء الرعب فى نفسه وغرس الجزع فى قلبه باشد العقوبات صرامة وتعودنا ان نجد المستعمرين من ابناء افرنسة معرا على اذلال ابن تلك البلاد ذلك العدو المبين .

وبقينا — بعد اربعين سنه من صلح وسلم واماننا ننظر الى الوطنى بنفس العين التى كنا ننظر بها اليه فى دور القتال والقراع ولقد توارى المحاربون الافرنسيين فى ابناء ثورة ١٨٧١ . فى اجدادهم . ومع ذلك فان افرنسه لاتزال تعاقب الابناء على ثورة الآباء . فما ذا جناه هؤلاء الابناء ؟ ولما ذا تعاقبهم افرنسة ؟.. من ذا الذى يستطيع ان يجيب على هذين السؤالين بجواب معقول ؟..

ان الاهالى الوطنيين لايزالون الى الآن فى مركز المغلوبين المقهورين المحكوم عليهم ان يؤدوا الى الغالبين القاهرين جزية قاصمة للظهر تنوء تحت عبئها الحلل الكواهل !

وهذه الغرامة الفادحة تنيخ عليهم بكلكلين اولهما عدم المساواة في حمل المغارم والاعباء الحكومية . وثانيهما عدم المساواة في الاستفادة من مغانم الميزانيات .

عن المساواة في المغارم والاعباء :

املاك الوطنيين في الجزائر مفروضة عليها ضرائب المحصولات وضرائب الماشية . واما املاك الافرنسيين واليهود فلم تفرض عليها ضريبة .

وفي سنة ١٩٠٨ وهي آخر سنة توجد لدينا احصاءاتها الزراعية نجد ان الاهالي الوطنيين قد اخذت منهم ضرائب بمقدار ١٧ مليونا على ٢٬٤١٩٬٧٧٥ هكتارا مزروعة من قبل هؤلاء الوطنيين في حين ان « التسعمائة واربعة وتسعين الفا ومائة وخمسين هكتاراً » التي يزرعها الاوروبيون لم تأخذ حكومة الجزائر عنها سنتيما واحدا !!!

وهذه الامتيازات قد اوجبت نوعا خاصا من التجارة فان الاهالي الوطنيين يقيدون مواشيهم في سجلات الحكومة باسماء مستعمرين افرنسيين او باسماء يهود ليتخلفوا من تسديد ضرائب الحكومة الباهظة بتقديم اجر اخف ثقلا من تلك الضرائب .

وفوق ذلك فان الاهالي الوطنيين مرغمون على كثير من انواع « السخرة » لا يشترك فيها المستعمرون ولا اليهود ! : — فمن « سخرة » حراسة الغابات « وسخرة » الجراد . الى سخرة التنقليات الرسمية . الى « سخرة » الضباط والشرطة في المدن وقدانين مسيو جونار هذا النوع

الاخير من « السخرة » اسما ولكن كثيرا من البلديات فى بلاد الجزائر لاتزال تستعملها وقد قدر احد الضباط الافرنسيين فى كتاب نشره عن « الاستعمار » الافرنسى فى شمال افريقية تقديرا صحيحا لمبلغ ماتساويه قيمة هذه الاشغال فانه قدره بخمسة واربعين الف فرنك عن الناحية الواحدة المختلطة التى تشتمل على خمسة وعشرين الف ساكن .

فيكون الوطنيون بذلك ايضا يدفعون عدة ملايين وهى ضريبة خاصة وحيدة فى نوعها .

وفى تونس قد توصلوا ايضا بطرق عجيبة وحيل غريبة الى جعل الاوروبيين لايقدمون الضرائب المقررة ، فهم لايدفعون لاضريبة شخصية ولا باطنطية ولا مكلفيات نقدية . اى لايدفعون شيئاً من هذا القبيل اومن غيره لاعن مزارع كرومهم ولا عن مزارع علفهم وانما يدفعون فقط جزء من عشرة من ضريبة مزارع القمح والشعير .

ويوجد بناء على ذلك فى الوقت الحالى فى الديار التونسية ثمانمائة واربعة وتسعون الف هكتار من الاراضى المعفاة من الضرائب لانها من املاك مستعمرين اومن املاك اجانب . — — — — — —

فهنا صورت السكان الاجانب تميزين بهذه الامتيازات الخاصة بهم عن الاهالى الوطنيين ومشكلين لطبقة اعلى كما فى معاملة الحكومة لها عن سكان البلاد المسلمين . — — — — — —

عدم المساواة فى المنافع ان عقد النية على جعل الوطنى المسلم محروما من حقه و حصته فى الانتفاع من تقسيم الميزانية . — موجود ومدون بشكل ظاهر جلى فى قوانين الجزائر .

وان ايرادات ضرائب الاستهلاكات المجموعة والمدونة تحت اسم عوائد البحر — تبلغ قيمتها نحو الثمانية ملايين فى كل عام — لتقسم بين النواحى بحسب نسبة سكانها .

فى النواحى المشتركة التامة الاختلاط جعلت قاعدة الحساب فيها مراعاة ان الاوروبى الواحد يساوى ثمانية اشخاص من المسلمين وان هذه الطريقة فى الحساب يمكن ان يوجدوا لها مبررا من ان الوطنى المسلم يستهلك من الحوائج الضرورية اقل من الاجنبى :

وفى النواحى المشتركة الاخرى لايقبلون نسبة ثمانية مسلمين الى افرنسى واحد او يهودى واحد . بل اقروا نسبة اربعين مسلما الى افرنسى او يهودى واحد اى ان الافرنسى الواحد او اليهودى الواحد يساوى اربعين مسلما فى نظر الحكومة التونسية الافرنسية .

على أن المسلم التونسى سواء كان قاطنا ناحية غير تامة الاختلاط والاشتراك او كان ساكنا فى ناحيه مختلطة عادية — يبقى مقدار استهلاكه من اندجى واحدا فى الحالتين .

فمن اين أتى حينئذ هذا الفرق ؟

أتى من هذه الوجهة : الا وهى انه حيث ان الاوروبيين فيلو المدينة فى النواحى غير التامة الاختلاط والاشتراك . رغبت فى جعلهم يتمتعون بالاستفادة من تلك العوائد ولو كان ذلك بصورة تضر بصالح الاهالى المسلمين اصحاب البلاد .

فهذا الفصل بافتتاح بابه بهذه الطريقة الوحيدة جعل البلديات

الجزائرية تعامل الوطنى المسلم بالطريقة المعلومة التى هى نتيجة طبيعية لذلك .
وان هذه البلديات لمستمرة القرائح فى استنباط الوسائل لاجبار المسلم على
تقديم الضرائب . ولو كانت هذه الوسائل غير مقبولة شرعا . ولكن عندما
يحين او ان انفاق الاموال المجموعة بهذه الطرق المتنكرة ، يصير الوطنى
المسلم كان لم يكن .

وان الوجوه والاشكال المؤسسة عليها النواحى التامة الاختلاط .
لتسهل وتيسر لهذه البلديات طرق الخروج عن الحدود فى اقتراف
المنكرات من الاستبداد والاستعباد والغصب بكل الوسائل . . اذا
كان لهذه البلديات ميل الى هذا الامر .

وبالنظر الى ان الاوروبيين قليل عددهم فى هذه النواحى وان هذا العدد
القليل لايدفع ضرائب او يدفعون ضرائب ضعيفة المقدار جدا ، فان
هذه النواحى التى يبلغ عددها ٢٦٨ لم تكن لتتمكن من الحياة ولم تكن
لديها ايرادات اخرى . .

فانا صنعوا ليوجدوا لها اسباب حياة . فتموا اليها دوميرات محلية
تكون ضرائبها ميراثيات لتلك البلديات غنية كثيرة الاموال .

وهاهى بعض امثلة توضح الطرق التى وزعت بها الاهالى فى هذه النواحى :
هنشير سعيد ـ ٤٣ افرنسى و ١٨٦٥١ مسلم ـ قنطرة العلايش ٣
٥٠ افرنسى و ٢٣٥٣ وطنى مسلم ، مقلع ١٥١ افرنسى و ٨٨٦٠ مسلم .
وليس ٥ ١٠٦٤ افرنسى و ١٢٧٧٩ وطنى مسلم ، تيزى وزو ٥
١٠٨٧ افرنسى ، ٨٦٦ و ٢٧ مسلم وطنى .

فيرى من ذلك ان الافرنسيين يكونون الاقلية التي تكاد لاتذكر من جهة العدد وان الوطنيين المسلمين يكونون الاغلبيه العظمى .

فما هي حقوق هذه الاقلية التي تكاد لاتذكر ؟ ـ حقوق استبداد مطلقة .

وماهي حقوق هذه الاكثرية العظمى ؟ ـ لاحق لها قطعيا !

ان الانسان ليستصعب ان يعتقد عدم وجود حق واحد لهذه الاكثرية العظمى . ولكن الحقيقة التي لاريب فيها ان هذه الاكثرية لاحق لها !

فالوطنيون لايمكنهم ان ينتخبوا اويعينوا اكثر من ربع عدد اعضاء المجلس البلدى وهؤلاء الاعضاء الوطنيون لاحق لهم فى انتخاب عمدة المدينة ومعاونيه . فيكون الافرنسيون فى حل من عدم اقامة وزن لهؤلاء الاعضاء الوطنيين ومن عدم الاهتمام بهم . وان الثلاثة والاربعين افرنسيا الذين يكونون الجاليه الافرنسيه فى هنشير سعيد يجب ان يكون منهم من ١٢ الى ١٥ منتخبا .

فهؤلاء الاثنا عشر اوالخمسة عشر منتخبا يقبضون بايديهم على ازمة مصالح الثمانية وتسعمائة واحد وخمسين من الاهالى الذين يسكنون تلك الناحية والذين هم فى حالة تشبه تماما حالة العبوديه .

ان الميزانيات العامة لحكومة الجزائر وللولايات الجزائرية عندماتكون مكتسبة للمنافع العمومية ـ يمكن ان يقال ان المسلمين ينتفعون منها كما ينتفع الافرنسيون « المستعمرون » ولكن فى المصروفات المتعلقة بالمصالح

المحلية — وعلى الاخص فى مصروفات البلديات — سواء كان الامر عائدا على محاكم الصلح اوعلى مراكز الشرطة (البوليس) او المدارس او القبول فى المدارس على مصاريف الحكومه — او على طرق المنافع المنطقيه اوعلى حنفيات المياه اوالاسواق — فان « المستعمرين » يجمعون لانفسهم معظم مبالغ الاعتمادات . واما المسلمون الوطنيون فتعتبر أنهم لاحق لهم فى ذلك اصلا على اى وجه كان .

ونتائج كل ذلك ؟ يمكن ان يعرف الانسان مايمكن ان تكون . ففى تذكرة كتبها على بن فكار على الهجرة من تلمسان يلاحظ كما يمكن الانسان ان يراه حول هذه المدينه . فتلك الجهه تشتمل على ١٠٠٣٤٥ افرنسى و ٢٤٠٧٠٠ وطنى فهؤلاء المسلمون هم الذين يدفعون مقدارا كبيرا من ميزانية البلدية ومع ذلك فانه بمدار مئة وعشرين عاما من وجود الافرنسيين فى ديار الجزائر . — لاتوجد طريق واحدة يمكن ان تسير فيها العربة للذهاب الى جامع سيدى ابى مدين وسيدى الحلوى وزيارة هاتين الخانيتين الثمينتين اللتين هما افخر ماازدان به اثر فن البناء والتزويق العربى فى شمال افريقية

فهذان الاثران الجليلان لاعيب لهما سوى انهما وجدا فى قريتين جميع سكانهما وطنيين وعلما انه لايوجد بينهم منتخب اوروبى واحد . فان فكرة تمهيد طريق الى القريتين لم تات الى المجلس البلدى .

وعلى ان المسلمين الوطنيين يمكنهم ان يكونوا سعداء عندما لا ننظر اليهم الا بعين الاهمال وعدم الاهتمام بامرهم وشأنهم . وحينما لا نتطرف

الى الحد الذى لانظر اليهم فيه الابين السخط التى لا ترى فيهم الامـاولا ولا تريد بهم الاشراً .

وفى ناحيـة ميرابوا يحكم ٢٠٠ افرنسى ٧٩٥٦ وطنيا مسـلما . فهؤلاء الوطنيون المسلمون لم تفتح لهم مدرسـة واحدة بل ان المعاون السيد اسماعيل لما طلب فتح مدرسة لهؤلاء المسلمين وجد اشد معارضة من المجلس البلدى الذى لا يريد ان يكون هناك تعليم اسلامى للمسلمين .

وان هذين المثالين ليمكناننا من معرفة مايجرى فى البلديات الجزائرية ومن الحكم على افعال هذه المجالس وعلى نياتها نحو المسلمين الوطنيين واننا لانقترف مبالغة اذا قلنا ان ذلك من مخازى امتنا .

وباى وجه تبرر هذه الضرائب الفادحة الخارقة للعادة التى ضربت على الوطنيين بل التى ضرب بهـا الوطنيون ضربة تبرح بهم آلامهـا ؟ لايوجد شئ يبرر هـذا الظلم الجلل غير ... غير حق مفتتح البلاد فى الاستبداد والاستعباد !

وكيف يتبرر توزيع مصروفات الميزانيـة على هذه الطريقة التى تجعل الاستفادة من هذه المصروفات والتمتع بها قاصرة على الافرنسيين المستعمرين بدون اهل البلاد المسلمين ! بهذا الحق ايضا ، حق المفتتح الممدوح للبلاد !

فهذه العشرون مليونا من الضرائب الخـارقة للعـاده والتى تجبر الاهالى المسلمين على تقديمها فى كل عام ماهى فى الحقيقـة ونفس الامر لاجزية حرب حقيقيه .

بل ان ايرادات الضرائب العادية التى يستفيد منها الافرنسيون المستعمرون ويستمتعون بها دون الوطنيين المسلمين ماهى ايضا الاجزية حرب .

وانا نندهش من ان الوطنيين المسلمين لا يعترفون بخيرنا ولا يشكرون فضلنا ولا يثنون علينا اكثر مما يصنعون !



المقالة الثالثه

نتائج الحكم بالاضطهاد والعنف

ان « المستعمرين » الافرنسيين ومن حذا حذوهم وعد في زمرتهم معفون من دفع قسم من العوائد . ولكنهم بالرغم عن ذلك يتصرفون تصرف الملك المطلق الاستبداد في صرف الميزانيات .

وان وجود هذه الامتيازات التي يمتاز بها المستعمرون الافرنسيون واليهود لذو وخامة وخطر عظيم وذلك :

لانه يبقي العداوة بصفه دائمه بين العنصرين . وبما ان الاهالي المسلمين هم الذين يحملون عبأ الغرم المبنى عليه غنم المستعمرين فلا يمكن اصلاح حال المسلمين الوطنيين الا باحدى الطرق الثلاث الآتية:

اما تقليل غرمهم وتخفيف ثقل احمالهم . وهي ما يستدعي جعل المستعمرين يزيدون مقدار مايقدمون من العوائد . واما اعطاء الاهالي المسلمين حصة حسنه في مصاريف الميزانيات ، وهو ماينتج تقليل حصة اولئك المستعمرين في الاستفادة من تلك المصاريف . واما منح المسلمين الوطنيين حقوقا سياسية تسمح لهم بطلب الاصلاح المؤدى الى حصولهم على الامرين المتقدمين .

وان المستعمر الذى حصل على الامتيازات المجحفة بمصالح الاهالي

المسلمين لابد من ان يحمله حب المحافظة على هذه الامتيازات والحرص على بقائها ، خصما عنيدا وعدوا لدودا للوطني المسلم الذى تستدعى مصلحته تقليل مضار الامتيازات .

ثانيا . ان وجود الامتيازات الحالية يحدث فى العوائد والاخلاق تأثيراً وتغييراً . وذلك لان المستعمرين عندما يرون ان الاهالى الوطنيين المسلمين ينصب حقهم رسميا لايمكنهم ان يمنعوا تأثير سراية ذلك الى معاملاتهم الخاصة لان ذلك فى طبيعة البشر . وكيف ينسون فى مخالطتهم للوطنيين ماتذاكرهم به المؤسسات الادارية وغيرها كل يوم من انهم فاتحوا بلاد هولاء المسلمين وسادتهم الذين يقبضون بايديهم على زمام السلطة ولديهم الحول والقوة اللذين يسيطرانهم على الاهالى الوطنيين .

وكيف لايستفيد الذين لايراعون مايأمر به الوجدان والضمير ليخرجوا عن الحد فى استثمار سوء حالة المسلمين عندما تسنح لهم فرصة موافقة .

ثالثا ان امتيازات المستعمرين تمنع ادارتنا الافريقية من التقطر فى شئون المتمصرين المشتركة بالنزاهة اللازمة . بل تجبرها ان تتخذ خطة تكون دائما ضد المسلمين الوطنيين .

وهنا اشد تأثير هذه الامتيازات خطورة وخطرا . فان واجب اطلاع افريقية على احوال تلك الاقطار منوط بهذه الادارات . ووجود تلك الامتيازات يجعل فى خارج الامكان تأدية ذلك بصدق واخلاص .

وانه ليس من العدل ان يقال ان هذه الادارات تريد السوء للاهالى الوطنيين المسلمين . فانها خصوصا فى السنين الاخيرة قد اشتغلت بنشاط فى اصلاح احوال هؤلاء الاهالى المادية . موجدة على قدر امكانها مؤسسات المعاونة والمواساة . ولكنها بما انها مكلفة بتطبيق حكم العنف الذى يجبر المسلمين على دفع الغرامات الباهظة لمنفعة المستعمرين فانها لايمكنها ان تصنع غير السير فى السبيل الذى تدفعها فيه ضرورات هذا الحكم .

— واولى هذه الضرورات هى منع اى مناقشه كانت فهذا الحكم الذى لايمكن تبرير وجوده لاشرعا ولا بكونه وسيلة نافعة . — لايمكن ان يدوم الا بالسكوت عنه وعدم الكلام فيه . ولذلك فان قوة هذه الاحوال تؤثر بحمل اداراتنا على اعتبار طرق القاء الرعب فى قلوب الاهالى المسلمين من الازمة لتوطيد الامان لان هذه الوسائل تقيد هؤلاء الاهالى باغلال السكون الذى يجعلهم بكماً والطاعة العمياء التى تجعلهم انعاما مسخرة صبيرة »

ونظراً لاحتياج اداراتنا الافريقيه الى الاستبداد المطلق لاجبار المسلمين على احترام الامتيازات التى يتمتع بها المستعمرون . — فانها تسعى فى تبرير هذا الاستبداد بادعاء «وجوب جعل الوطنيين المسلمين يسيرون فى ترقيهم داخل دائرتهم الخاصة بهم . »

وما ذلك الاسلوب مقبول قولا للدلالة على ان هذه الادارات لاتريد ترقيه هؤلاء المسلمين اصلاً .

ان كل مدنيـة تتكون من امرين : الاول هو العنصر المعنوى الناتج عن جهاز خاص مركب من المعتقدات والثانى هو العنصر الادبى الناشئ عن العلوم والمعارف فاذا اعتبرت فى المدنية العربية المزية الادبية الخاصة بها . ضرورية ، فتكون النتيجة المحتم الحصول عليها هى انه ليس هنالك ما هو اهم من المعتقدات المعتبر انها تلك المزية الادبية ولكنه تجب حينئذ ملاحظة ان هذه المعتقدات المعتبر انها موحى بها من الله . ـ لا يمكن ان ينتظر حدوث تغير وتبديل فيها ـ ولا معنى حينئذ للكلام على حدوث ترق فى هذا الشان .

واذا كانت ترى ترقية العنصر العلمى فى المدنية العربية . فان من رابع المستحيلات امكان التفكر فى الوصول الى ذلك بالترقى الطبيعى للعلم العربى . لانه لايوجد علم عربى كما انه لايوجد علم افرنسى . فان العلم واحد . وهو واحد فى كل البلاد . هذا هو العلم فى حد ذاته .

فان كانوا يريدون ترقية المسلمين علميا فهذا هو الشئ الوحيد الذى يجب تلقينه لهم ولكن هذه المعارف الحقيقية اذا انتشرت بينهم فلا بد من ان يكون لها التأثير الذى كان لها على غيرهم فى كل زمان وكل مكان : اى انها تضعف المعتقدات العتيقة عليهم . وعلى ذلك يجب الاختيار بين امرين : اما ان نجتهد فى حبس المسلمين فى دائرة تقاليدهم وذلك بادعاء تركهم فى دائرتهم الخاصة بهم . وبحمايتهم بذلك نحكم عليهم بالجمود وبالتدنى فى التسفل الابدى . او ان نعطى لتعليمهم الصفة العلمية الحائز عليها تعليمنا . وهذا نتيجته الحتمية تغييرها للمدنية العربية من الصفة الخاصة بها .

ولما رأت الادارة الجزائريه نفسها مجبرة على الاختيار بين الامرين اختارت ابقاء الاهالى المسلمين على الجمود .

انها . بكل تأكيد . لم تختر ذلك بعد تفكر . ولكن طوعا لاحساس غريزى ولها على ان لايمكن وجود ائتلاف بين رقى المسلمين الفكرى وبين بقاء الامتيازات التى اثقلت عواتقهم .

ومع ان الحكومة فى افرنسة قد اعلنت جميع الاديان عندها على السواء وانها على حيادة بالنسبة لهن جميعا .

ـــــوهى باتفاقها فى الراى مع المستعمرين الذين يريدون ان يقتصر تعليم الاهالى الوطنيين المسلمين على تخريج صناع وعمال لهم وجعلها ذلك تفكر فى تحضير برنامج ١٩٠٨ الذى قرروا فيه ان لايسمح باعطاء المدارس الوطنيه الا مبان لاتجاوز قيمتها ٥٠٠٠ فرنك ولا معلمين الا الذين لايتقاضون الا ستمائة فرنك فى السنة . وان العلم الذى لايدفع فى نظير تعليمه الا ٦٠٠ فرنك فى السنة لهو علم يسترجع من تعليمه من يعلمه ... ولا يمكن له ان يغير شيئا من قلة معرفة الاهالى ولا من حالتهم الادبية .

وان سوء الحظ جعل انه لم يوجد المعلمون الذين يرضون بهذه القيمة الضئيلة اذاً علمتان المصالح والادارات ومكاتب الاشغال يحصلون على اكثر من هذا المبلغ ...

اما فى تونس فان الادارة لم تأخذ خطتها بصراحة وحرية ضمير فى هذا الشان كما اخذتها حكومة الجزائر فيرى من جهة ادارة معارف تشكل باخلاص ظاهر (على قدر الامكان) تعليم الاهالى الوطنيين ومن

جهة اخرى ادارة اهلية ، تتبعها ادارة الجامع الكبير ، ترفض رفضا باتا جعل التعليم فى ذلك الجامع تعليما عصريا كما جرى ذلك فى الجامع الازهر فى مصر — وذلك بالرغم من تشكيات الطلبة ورغبتهم الشديده فى جعل التعليم فى جامع الزيتونة تعليما عصريا ويمكن ان يجد الباحث فى وجود التيارين المتناقضين وفى وجودهما فى آن واحد ، تفسير التناقض البين الذى بدا فى سياستنا فى القطر التونسى ، فى هذه الايام الاخيره .

وان هذا الخوف من الاسلام وهذا النفور من تعليم الاهالى تعليما عاليا . نتيجتهما الطبيعية ان ادارتنا صارت تسيء الظن فى كل مسلم يصل الى احلال نفسه فى المنزله التى يستلزمها هذا العصر الحالى ويتشبه فى طول حياته وحده واجتهاده بالاوروبيين فصار الوطنى المسلم المتنور مع ظهوره بمظهر عدم التعصب وبالتسامح ، مشتبها فيه او بعبارة اخرى مخوفا منه ومكروها لانه اصبح كفؤا للتمييز وقادرا على الانتقاد وخصما للدوائر بسبب ذلك . للحكم الذى يرغم اهله وذويه على الخضوع له .

وان اسطع برهان وادعم حجة لايمكن الجدال فيها ، على حصول هذا الكره للوطنى المتعلم المتنور انهم فى الجزائر وفى تونس لايراعون حمل المتعلم تعلما اوروبيا مفضلا على غيره فى الانتخاب للوظائف الحكومية المخوله للوطنيين . بل بالعكس فان الادارة الافرنسية تخاف من المتعلمين تعلما اوروبيا وتكرههم وتبعدهم عن الوظائف .

وان الادارة الافرنسيه والمستعمرين يعملون لابقاء الامتيازات التى اثقلت عواتق الوطنيين ولابقاء حالة الجمود الذى يريد الافرنسيون ان

يبقى المسلمون فيها ، تنشر الاشاعات الباطلة عن الوطنيين . وانهم ليدعون ان الوطنيين المسلمين لايصلح لهم غير استعمال القوة ضدهم وسياسة الشدة فى ادارة شئونهم وهى نظرية حسنة وموافقة جد الصالح الذين يغرمون المسلمين كل الغرم لمنفعتهم بفرض الضرائب الفادحة على الوطنيين.

ويقولون ايضا ان المسلم متعصب تعصبا لارجاء لشفائه منه . ولكنها نظرية لاتوافق مايعملون لاجله من حصر عواطف القوم فى الدائرة الاسلاميه . ويقولون ان المسلم لايمكن ترقيته وايصاله الى الدرجة العالية من حسن الاحوال الادبية ، وهى نظرية تكذبها تلك النخبة من الوطنيين المسلمين الذين ترقوا بجدهم واجتهادهم من منذ سنين قريبة .

وعندما يلاحظ الشبان المسلمون الذين نعلمهم ويشاهدون عظم قوة التيار الجارى ضد جنسهم والذى لابد لجنسهم من محاولة السير ضده للوصول الى العدالة التى يتطلبونها ، وعندما يبحث هؤلاء الشبان عن احد يأخذ بيدهم ويعينهم على بلوغ ذلك ، فاذا يجدون ؟ يجدون من جهة مستعمرين تقضى مصالحهم بالتشهير والتشنيع بهذا الجنس . جنس اولئك الشبان ، ومن جهة اخرى المصالح الادارية التى تمين المستعمرين على جنسهم باقرار هذا التشنيع وشدا زر هذا التقبيح المزريين بجنسهم والمضرين بمصالحه .

ولا يوجد ثمة من يرفع صوته معترضا لما يعمل هؤلاء الظالمون ، وذلك لان الاهالى الوطنيين مرغمون على السكوت . و بذلك لايمكن ان تصل الحقيقة الى الدولة المستعمرة . (افرلسة) .

انه لايوجد فى العالم كله حالة اشد ايلاما من هذه الحالة السيئة التى ينقلب عليها هؤلاء الشبان المساكين .

وانه لممكن ان لا نهتم بذلك . ولكن من جهة اخرى يجب ان نعرف افريقية وان نتحقق من انه لايوجد حالة اشد موافقة لحمل الافكار نافرة وبائسة من الحكم الافرنسى والقلوب نافرة ومبغضة وحاقدة على افريقية .ــ واذا عرف ان هؤلاء الشبان سيشكلون الرأى العام فى المقادير الكبيرة من المسلمين الذين هم تحت ادارتنا ـ اذا عرف ذلك فكيف لايشعر بان آلام هؤلاء المسلمين تهدد مستقبل مستملكاتنا فى افريقية ؟



المقالة الرابعة

هل من النافع ان يكون للمستعمرين امتيازات ؟

لو لم يكن المستعمرون مضطرين الى المدافعة عن امتيازاتهم التى هى عبارة عن غرامات المسلمين مرغمين على تقديمها — لما وجدت البغضاء والعداوة بين الفريقين ، وكان يمكن لادارتنا ان تعامل الفريقين بالعدل والانصاف . وانا نظن اننا انبتنا ذلك .

وانه بالغاء هذه الامتيازات ، هل نكون قد صنعنا شيئاً لم يصنع مثله فى الازمنة السابقة التى اتانا بنبئها التاريخ : كلا ثم كلا ! بل اننا نكون قد قلدنا فقط امثلة وقعت حديثاً تحت انظارنا ورأينا نجاحها باهراً .

لقد كانت انكلترة وقفت فى مثل هذا الموقف و وجدت فى مثل هذه الحالة فى كندة و فى افريقية الجنوبية واقيمت هى ايضا فى تلك الانحاء مسائل مشابهة لمسائلنا الجزائرية ، و وجدت فى تلك المستعمرات عناصر معادية لحكومتها واهالى لخصماء لاسيادها . فلم تسع حينئذ فى تأييد سلطتها باعطاء امتيازات للانكليز . بل بالعكس اصلحت مابين الطرفين بوضع العدالة فى معاملتها لهم جميعا على حد سواء [١]

[١] هذا ما صنعته انكلترة لاهل تلك البلاد الاجانب من الذين اصلهم افرنسيون اوهولانديون اوانكليز واما اهالى البلاد الاصليين الوطنيين . « نانيف » فانها عاملتهم معاملة الانسان للوحوش والفار والكلاب العقور . (ملاحظه من المعرب)

اى انها منحت الجميع حقوقا متشابهة متساوية . سوت المغلوبين بالغالبين .

فكانت خطتها هذه احسن سياسة وامهر الخطط فى السياسات . واذا قلنا انه يجب ان تصنع افرنسة مثل انكلترة ، يمكن ان يقال لنا ـ اعتراضا علينا ـ : « ان المساواة تغرق الاقلية الاجنبية (عموما . والافرنسية خصوصا) ـ فى الاكثرية (وهم الاهالى الوطنيون) » . انه يجب ايضا ان يميز بين شمال افريقية وبين المستعمرات الانكليزية التى ذكرناها : (انه اذا كان لا يوجد بين الوطنى والافرنسى فرق من حيث اللون مثلا اذا كان كلاهما ابيض قابل للترقى ، فانه يوجد بينهما فرق من جهة التعليم والتربية فرق عظيم جدا الى درجة يحول المساواة السياسية غير ممكنة الآن . فان الافرنسى هو العامل الممدن فيكون اعترافه فرقا كالاهالى الوطنيين الذين لم يخدمهم مصرا بقصد التمدين نفسه .

الا ان المساواة المدنية اى المساواة امام التكليفات الحكومية من الضرائب والعوائد وامثالها ـ والمساواة فى توزيع الميزانيات عند الصرف ـ هذه المساواة كافية لازالة البغضاء والعداوة بين العناصر . فهى مادامت غير موجودة فان الاهالى الوطنيين المسلمين يظلون مغلوبين مجبورون على

تقديم الجزية او بعبارة اخرى الغرامة للمستعمرين . هـذه الغرامة التى هى غرامة حرب . وطالما تجاوز الحد فى الزامهم بتقديم مانفرض عليهم بصفتنا غالبين لهم فان من الخرق فى الراى ان نؤمل المستحيل من انهم يعزون الى جانب سلطتنا فعلى المساواة المدنية يتوقف نجاح سياستنا فى مستعمراتنا الافريقية . وعلى هذه الشروط تلزمنا اسباب قوية لانحرافنا عن تحقيقها وتطبيقها . فلنبحث الآن فى الاسباب التى يتذرعون بها الى الانحراف عن ايجاد هذه المساواة المدنية . وسنرى انها اما واهية لاقيمة لها واما مكروهة يجب ان ينفر منها .

فاول شىء يجب ان ينظر فيه هو كيفية المستعمرين فى المحافظة على امتيازاتهم التى يستمتعون بها وينعمون فى رفاهيتها .

انهم يسعون فى المحافظة على هذه الامتيازات بادعاء انها لازمة فى مقابل خسائر الاستعمار التى تنتظر ويحتمل حدوثها . الا انه من السهل ان يرى فى هذا العذر المنتحل خلط بين امرين لاتشابه بينهما: الملك المشروع فى ايجاده ، والملك الذى اوجد ووطد .

— وان المستعمر الصحيح الذى يستحق ان يسمى مستعمراً هو الرجل الذى يوجد قيمة لارض لم تزرع من قبل .

وهو يبدأ بتنظيف قطعه من الارض واعدادها للزراعة وزرعها بعد ذلك ثم يستعين بما يحصل عليه من ايراد محصول تلك القطعة على

تنظيف واعداد قطعة اخرى من تلك الارض فى السنة التالية ويستمر على هذا المنوال فى الاستعانة بالايراد على التنظيف والاعداد الى ان يتم له استثمار ارضه كلها : وان عملا كهذا يكون من ورائه نفع الجهة وغناؤها يستحق ان يساعد عليه وان يعاون . وليس احق من ان يعفى من الضرائب مدة معينة من قبل لتمكن صاحبه من الوصول الى اتمامه — وتكون مدة هذا الاعفاء عشرين سنة مثلا —

ولكن لما يصير هـذا الملك قد بلغ الدرجه التى تعود على صاحبه بالنفع بان صار يعطى له ايراداً — فحينئذ اى فرق يكون بين صاحب الملك فى الجزائر وبين صاحب الملك فى افرنسه ؟

انه يكون « مستعمره » ولكنه بعد « مستعمراً » . فى سنة ١٩١١ كان الاحد عشر الفا والمائتا واحد من زراع يلعب الاوروبيين فى الجزائر قد صدروا من انبيذ ما يبلغ قيمته ٢٠٧٦٩٨٠٠٠ فرنك ! وهذا ما يمثل ١٥٦٠٠ فرنك عن الشخص الواحد . فهل يمكن ان يحاج فى ان هذا المقدار من المال غير مستحق لان توضع عليه عوائد ؟

وفى اول اكتوبر من سنة ١٩١١ ، اى من السنة نفسها ، اشترى « المستعمرون » الجزائريون ٢٩٧٤ اوتوموبيلا (سيارة) كانت قيمتها على حسب تقدير الاحصاءات الجمركية ٢٨ مليونا و ٥٠٨٠٠٠ فرنك ! — فيمكن ان تعتبر فى الجزائر ان لكل مائتين وسبعة واربعين شخصا اوروبيا (سيارة) . مع انه لا يوجد فى افرنسة نفسها غير (سيارة) واحدة لكل ستمائة وخمسة عشر ساكنا !

فهل يمكن ان يدعى جديا بان مثل هؤلاء الناس الذين ظهر منهم هذا البرهان الساطع والدليل القاطع على نجاح مؤكد ـ بل يمكننا ان نقول على نجاح خارق للعادة انهم فى احتياج لان يشجعوا ويساعدوا ويعاونوا على تحسين احوالهم ـ باعفائهم من الضرائب والعوائد ؟

أليس من الفظاعة ان الاغنياء الرافلين فى بحبوحة العيش والرخاء والهناء والنعيم يعفون من الضرائب والعوائد ويساعدون على تحسين احوالهم وزيادة رفاهيتهم ـ بينما تكون اشقى طبقات الامة حالا واشدها ضنكا واكثرها بؤسا ، محملة بالضرائب والغرائم؟

ومن جهة ثانية كيف يمكن « للمستعمرين » ان يثبتوا حقهم فى الامتياز ويبرروا هذه الامتيازات التى تجعلهم يقصرون على انفسهم نفع مصاريف الميزانيات التى لا يدفعون منها الاقليلا جدا نادرا والنادر لاحكم له .

انهم يبررون هذه الامتيازات باجتهادهم فى اثبات انه اذا كان يراد ان تنجح قرى « المستعمرين » فى تلك « المستعمرات » فانه يجب ان يحول ليها كل ما يتمتع به امثالها فى فرنسا من التسهيلات ووسائل الراحة.

نعم ان هذا مما يمكن ان يرجى . ولكن اذا كان هذا يرجى فهل يعلن ان ينتج عنه ان يحمل آخرون غير اللازم لهم هذا النجاح مؤونة كلفته؟

ان تحتيم تكليف الوطنيين المسلمين تحمل مغارم النجاح اللازم للمستعمرين ناشئ عن خطأ فى الفكرة الاولى للاستعمار عند ابتدائه .

فانهم يعتقدون انها مسألة سيئة يجب ان تحسن بعوامل اصطناعيه .

وتحت تأثير هذه الفكرة - في مبدأ الامر - كانوا يعطون ليس فقط الاراضي مجانا بل كانوا يعطون ايضا منازل مبنية والآلات الزراعية، بل والاطعمة ايضا ! ولكنهم لاحظوا في مدة قصيرة ان « المستعمرين » كانوا في اكثر الاحيان يبيعون مالم يكلفهم شيئاً وان الحكومة لم تكن قد فعلت سوى انها ساعدت على نوع من انواع المضاربات . فشرعت تدريجا في الغاء هذه الاعطاءات التي لافائدة فيها . واليوم ، في اكثر الاحوال لاتعطي الحكومة الارض الى « المستعمرين » بل تبيعها لهم - وقد صارت الاراضي هي التي لاتوجد لها المشترون . ولماذا ؟

لان « الاستعمار » مسألة معقدة في الحقيقة ومستغنية تماما عن المساعدات الاصطناعية وان بهذا الاعتقاد صار الاستعمار مستلزما لمعاونة مالية من الحكومة وسلمت الميزانيات كلها الى « المستعمرين » فبما ان الحكومة الافرنسية اوبعبارة اخرى افرنسة لم تكن تحب ان تعطي هذه المعاونة المالية من خزينتها . وجدوا ان من الطبيعي ان يجبر الاهالي الوطنيون على تقديمها وذلك بحق الغالب في اخذ غرامة من المغلوب ...... ر

ولكن حرمان امة من حق الاستفادة مما تقدمه من الضرائب ليستمتع آخرون بفوائدها امر منكر . وهذا المنكر عندما يسبب العداوة بين طائفتين ينتج في نهاية الامر نتائج سيئة . واذا اريد تحقيق معرفة نتائج هذا المنكر فيكفي ان ينظر الى مايجري في البلديات الجزائرية حيث يحكم عدد قليل من المتجنسين الافرنسيين على عدد هائل من الوطنيين المسلمين . ولنضرب لذلك مثلاً : [تيزي اوزو] . حيث وضع فيها ٨٦٦ و ٢٧ من الاهالي الوطنيين

المسلمين تحت تصرف ١١٢٩ من الافرنسيين ! ! ! وهؤلاء الافرنسيون مجتمعون كلهم : تقريبا . فى القرية الصغيرة التى هى قرية تيزى اوزو نفسها والتى لاتشتمل الاعلى الف وسبعمائة وثلاثة من السكان . واما بقية الاهالى الوطنيين المسلمين فتفرقون فى القرى المجاورة .

وميزانية هذه الجهة يبلغ مقدارها مائتين وعشرين الف فرنك يدفع الوطنيون المسلمون وحدهم منها اكثر من تسعة اعشارها : ويصرفها المستعمرون على مصالحهم الخصوصيه فقط . فلا ولادهم فتحت اربع مدارس ـ واما لاولاد السبعة وعشرين الف وثمانمائة وستة وستين وطنيا مسلما فلم تفتح غير مدرسه واحدة !

وبعد ان يصرفوا صرفا باغيا باهظا على مصالحهم وعلى المعاونة والمواساة الخاصتين بهم المقصورتين عليهم وعلى مياه القريه التى يسكنونها وعلى الطرق القرويه . والزراعة اللازمه لهم ـ . يتبقى بعد ذلك لديهم شىء زائد وهو فى اكثر الاوقات جسيم لكن تعودهم على عدم صرف شىء لمنفعة الوطنيين المسلمين يجعلهم لايفكرون فى صرف ولاجزء قليل لصالح هؤلاء المسلمين . بل يعطون خمسمائة فرنك لجمعيات الملاهى فى القرية وستمائة فرنك لضارب الطبل (الطنبور) والف وخمسمائة فرنك الى موسيقى البلديه . وفى هذه القرية الصغيرة التى لايسكنها غير ١٧٠٣ ساكن يصرفون ٢٠٠٠ فرنك لتزيين المتنزهات العموميـة ... وثلاثة آلاف وسبعمائه وخمسة وخمسين فرنكا (!!!) لتنظيف الازقة واثنى عشر الفا وخمسمائه فرنك للتنوير .

ارغام الوطنيين المسلمين على الصرف على الافرنسيين ، ووضع المسلمين بذلك فى حالة من انواع حالات العبودية. واعطاء « المستعمرين » عادة المعيشة على حساب الوطنيين المسلمين ، وتمكينهم من التصرف المفضح المخجل المزرى فى مال هو فى الحقيقة ليس بما لهم لانه مال اولئك الوطنيين المسلمين . هذه هى نتائج ذلك الامتياز المتمتع به المستعمرون والذى يتصرفون به فى اموال ميزانية الضرائب التى لايقدمون هم انفسهم الاجزءاً قليلا منها . فمن ذا الذى يستطيع ان يقول ان هذه عادات مقبوله واعمال يصح السكوت عنها ؟

لقد حان الوقت الذى يجب ان يتبين فيه ان النجاح فى اى امر كان يتوقف على كفاءة الذين يقومون بهذا الامر وان اول طباع الرجولية الحقه هو ان لايعتمد الانسان الا على نفسه . ولقد سارت الجزائر فى سبيل التحسن الادبى اول خطوة بل تقدمت فيه اول تقدم وان النجاح والرخاء الذى دخلت فيه منذ بضعة سنين ابتداء من اليوم الذى اجبرتها فيه افرنسة على ان لاتنتظر مساعدة مالية الا من نفسها . وكان على الاجبار منحها الاستقلال المالى .

فى هذا اليوم شفى المستعمرون من داء طلب المعاونة . من افرنسة ويجب الان ان يعمل على شفائهم من العلة المخجلة الثانية بصفة اخرى وهو داء الاستعانة بمال المسلمين الوطنيين المساكين . وان هذا الشفاء الاخير ليكون نجاحا للجميع . فان « المستعمرين » ينالون بذلك كونهم يعيشون عيشة طبيعية وشريفة وسيجدون فى مال الوطنيين المسلمين ما كان

مفقودا الى هذه الازمان من المقادير الكافية للوفاء بالوعود التى طالما كررت فى شان تعليم هؤلاء الوطنيين المسلمين وتمدنهم.

ولنأت بالنتيجة الخاتمة فى هذه الجملة الاخيرة : ان المساواة المدنية هى الواسطة الوحيدة التى لا يوجد غيرها لايجاد الطمأنينة والسكينة فى شمال افريقية . وانها فضلا عن كونها بعيدة عن تضر الاستعمار . فان فيها له فوائد جليلة جديرة بالتقدير .



المقالة الخامسة

وسائل توطيد المساواة المدنية

اننا لا يمكننا ان نحصل على احترام الوطنيين المسلمين لحاسبيطرتنا وسلطتنا . من تلقاء انفسهم ورغبتهم ولا يمكننا ان نوجد السلم والوفاق بين انواع السكان والقطان المختلفة التي توجد في شمال افريقيا الا بواسطة المساواة المدنية اي بالمساواة امام الضرائب في الاستفادة والانتفاع من صرف الميزانيات .

ان اتحاد المساواة بين العناصر المختلفة التي تسكن شمال افريقية امام الضرائب والعوائد التي تجب جبايتها — لاصعوبة في تحقيقه وتطبيقه ؛ فان الميزانية الجزائرية لابد لها من تصديق مجلس نواب الحكومة الافرنسية حتى يمكن تنفيذ موادها والميزانية التونسية لابد لها من تصديق نظارة الخارجية الافرنسية ليمكن وضعها في مقام التنفيذ والتطبيق .

مجلس النواب ليس عليه الآن يظهر لحكومة القطر الجزائري رغبته وارادته في كونها تصلح نظامها المالي في شان مسألة جباية الضرائب وصرف الميزانيات ومتى اقر القرار في مسألة اصلاح نظام الضرائب في الجزائر، فان نظارة الخارجية الافرنسية تحيط الحكومة التونسية علما به وتدعوها الى تطبيقه . واما ما يتعلق بالمغرب الاقصى فانه حيث ان كل شيء من هذا

القبيل سيشرع فيه بعد توطيد السلطة الافرنسية، اى انه لم يوضع من قبل وسيؤخذ فيه فى القريب فيكفى ان نعلم فى هذا القطر حدوث عدم المساواة فى مثل هذا الشأن او غيره وانه لاجدال فى ان الملكية الفحة مادامت نارها مستمرة فى المغرب الاقصى

فاننا يمكننا ان نكون مجبرين على ارغام القبائل التى نساوسها على تقديم اموال نفرقها عليها غرامة لها على ثورتها [١]

ولكن عندما يتوصل الى وضع البلاد فى حالة طبيعية [٢]

— فان المساواة فى الضرائب يجب ان تكون موجودة فى هذا القطر كما يجب ان تكون موجودة فى بقية شمال افريقية التى وصلنا سلطتنا وسيطرتنا عليها واوجدناها تحت حكمنا .

اما المساواة فى توزيع فوائد صرف الميزانيات . فانها اقل سهولة من المساواة فى جباية الضرائب . انه لا يوجد مايمنع مجلس النواب من اصدار قراره فى شأنها . ولكن لامكان تنفيذ هذا القرار يجب تغيير القوانين الوضعية والعرفية المتبعة فى القطر الجزائرى . ولتحقيق انتظام سير المساواة المدنية فى الايام المستقبلة يجب ان تراقب الحكومة الافرنسية هذا السير مراقبة دقيقة مستمرة .

---

[١] هذا هو راى الكاتب الذى يدافع عن حرية الوطنيين وحقوقهم .

[٢] هى حالة الاستيلاء الافرنسى عليها !!! ...

وفي الزمن الحاضر يعرف الجميع ـ وهذا هو منبع كل الاعتداءات على العدالة هذه الاعتداءات التي انقضت ظهر الوطني المسلم وانقلت عاتقه وبرحت به آلامها ـ نرى كل القوانين الوضعية والعرفية مجمعة على تخويل كل النفوذ والسلطة للعنصر «المستعمر» فان الميزانيات المختلفة تدار من قبل جميعا في مجالس لم يمنح الوطنيون المسلمون فيها الا تمثيل واه لا تأثير له بل لا يشعر به .

فاذا كان يراد ان يحصل التقسيم في منافع صرف الميزانيات في المستقبل بطريقة عادلة لا ظلم فيها فانه يكون من الضروري تغيير التشكيلات الحالية بطريقة تمكن التمثيل الوطني بها من استطاعة المدافعة عن حقوق الوطنيين المسلمين .

و لكي يمكن لهذا التمثيل الوطني ان يدافع عن حقوق الوطنيين المسلمين يجب ان يكون تمثيلا جديا حقيقيا وكافيا للقيام بالمهمة المنتدب اليها .

وقد اعترف مسيو جونار بمقدار ما في هذا الامر المخالف للحق من الجور والظلم والحيف والاضطهاد بمنع هؤلاء الناس الا كفاء من وجود في الهيئات الانتخابية . ولقد كان قد حض على مشروع قانون لرفع هذا الغبن والجور . وان الحكومة ليجب عليها ان تنظر الى هذا المشروع بعين الاهتمام وان تشرع في تنفيذه وتطبيقه .

ولكي يكون هذا التمثيل جديا حقيقيا يلزم ان يكون اول شرط له منبعثا عن هيئة انتخابية ذات كفاءة حقيقية في التعبير عن الرأي

الوطنى الاسلامى . واما فى الهيئات الانتخابية الوطنية الاسلامية الحالية فقد شكلت فى الجزائر على طريقة القصد منها جعل السيطرة المطلقة للموظفين الذين تأكدت الحكومة الجزائرية من انهم يوجدون لها اختيارا وانتخابا يكون على هواها .

اما اصحاب المصانع والتجار الذين يعطون ماقرر عليهم من العوائد المظلمة والضرائب الجسيمة . والذين تعلموا فى المدارس الاوروبية او بعبارة اصح فى المدارس الافرنسية والذين حصلوا منها على شهادات النجاح فى التعلم . فانهم لايقبلون فى تشكيل هذه الهيئات الانتخابية .

واما فى تونس . فانه لم يمنح الوطنيون المسلمون نظاماً انتخابيا . ولا يوجد اى عذر ولا سبب لعدم اعطاء التونسيين الحق فى تشكيل هيئة انتخابية مشابهة للتى تعطى للقطر الجزائرى .

— والشرط الثانى اللازم لايجاد تمثيل جدى حقيقى للوطنيين المسلمين فى الجمعيات والمجالس الافريقية هو انه عندما تكون الحكومة قد اوجدت واعدت هيئة انتخابية وطنية مسلمة ذات كفاءة واقتدار على القيام بواجباتها خير قيام ان تضمن وتؤيد الصحة والاخلاص فى انتخابات هذه الهيئة . — وان ذلك لايكون ممكنا الا اذا استعيض عن الحكم بالاستبداد الخلى بحكم يعطى لحسن سير اشغال الهيئة الانتخابية واعمالها ضمانات شرعية ثابتة .

وان الوطنيين المسلمين مادامو باقين معرضين للاحتياطات الادارية البسيطة — بان يسجنوا او بان ينفوا من بلادهم بمجرد امر الحاكم العام

للجزائر و « المقيم العام ايضا ! » فى تونس – فن البديهى انهم يبقون دائما تحت وطأة الخوف من عدم رضى الادارة الافرنسية عنهم .

وفى هذه الحالة لايمكن ان يحصل الا على صورة مشوهة للحياة العمومية . ولكى يمكن لاى هيئة عمومية او انتخابية ان تبدى آراء مشتركا فيها يجب ان تكون هذه الهيئة تستطيع ان تتناقش فيما بينها .

وان حق الانتخاب ليقتضى حرية ولو نوعية للصحافة وللاجتماع والمناقشة والمداولة . وفى الحالة الراهنة لايوجد لدى المسلمين الوطنيين شئ من هذا القبيل . وان مظاهراتهم الاجتماعية هى دائما ممنوعة من جهة الحكومة الافرنسية . فاذا كان يراد ان انتخابهم يوجد شيئاً آخر غير اولئك الذين يسمونهم فى الجزائر (بنى وى وى) اى بنى نعم نعم : وهم الذين اذا قالت الحكومة الجزائرية او التونسية شيئاً قالوا لها نعم : نعم ! » على العين والرأس ! » فتكون النتيجة المعقولة المقبولة هى ان حق المناقشة والجدال يجب ان يعترف به للوطنيين المسلمين

فالجرائد العربية غير مسموح بها من قبل السلطة الافرنسية ويمنعوهم من المساس بالمسائل التى لايمكننا ان نتركها توضع على بساط البحث مثل سلطة افرنسة وسيطرتها عليهم واستملاكها البلادهم . فذلك مما يقبله العقل – ولكن اذا كانوا ممنوعين حتى البحث والمناقشة بحرية فكيف يمكن ان ينتظر منهم انهم يستطيعون المدافعة عن حقوقهم ؟ – وكيف يمكن ان يراد منهم ان يكلفوا ممثليهم بتطبيق تراتيب مفكر فيها وموضوعة بناء عن فكر وروية ؟

ولا يجب ان ينتظر . وانا لنؤكد ذلك . ـ لايجب ان ينتظر ان تعطى الانتخابات ـ بعد ان تصير صحيحة حقيقيه مخلصا فيها ـ غير هيئة قليلة القيمة لان هؤلاء المنتخبين سينتخبون من بين الوطنيين المسلمين المتأخرين حسا ومعنى . وهذا هو الجواب الذى يجاب به على كل اقتراح يقصد به اعطاء الوطنيين المسلمين تمثيلا لايكون تمثيلا صوريا بسيطا ولكن كيف يتكون ويتشكل فى هذه الامة هيئة احسن حالا معنويا واكثر تجربة وخبرة اللهم الا بمزاولة الحياة العموميه ؟

انه عندما يكون قد صنع كل شئ للحصول على تمثيل انتخابى وطنى جدى وصحيح وحقيقى . فى الجمعيات والمجالس الاهليه الوطنية الاسلامية . ـ فانه يبقى بعد ذلك . العمل هذا التمثيل كافيا .

وجعل هذا التمثيل كافيا . هو جعل عدد الاعضاء كثيرا الى درجة تمكنهم من اتخاذ تأثير فى المداولات التى تقوم بها هذه المجالس .

واما الآن فان الاعضاء الوطنيين . عددهم فى هذه المجالس المحلية . قليل جدا الى درجة تجعل العنصر الافرنسى فى حل تام من ان لايقيم لهم وزنا .

وانا لنكرر ان اعضاء المجالس البلديه الوطنيين المسلمين ليس لهم حق الاشتراك فى انتخاب العمدة ولا معاونيه ـ وهذا مايحرم هؤلاء الاعضاء الوطنيين المسلمين من الاستمتاع باقل نفوذ .

وانهم باقرارهم ان التمثيل الوطنى يكون له فى الاستقبال حسا

مجموع الاعضاء فى الجمعيات والمجالس الافريقية وان يكون لهما نفس الحقوق التى « للمستعمرين » فانه مسموح بان يفكر بانهم يمكنونه بذلك من ان يصنع مالكون فيه فائدة ونفع وعندما تنقسم فى المناقشة هيئة الممثلين من « المستعمرين » الى فريقين فان كل فريق منهما يسعى فى استجلاب الهيئة الوطنيه الاسلاميه الى جهته لكى تكون له الاكثريه التى ترجح آراءه وقراره ويكون الاعضاء الوطنيون المسلمون بقبولهم فى المشاركة الحقيقية فى الاشغال ، قد تيسر لهم ان يدافعوا عن حقوق اخوانهم فى الدين .

ومع ذلك هل يكون كافيا ان يكون عدد الاعضاء الوطنيين المسلمين بقدر الخمسين من مجموع الاعضاء فى المجالس ليكون ضامنا لتوزيع عادل فى صرف الميزانيات بين « المستعمرين » الوطنيين المسلمين ؟ ان من المنتظر ان يكون غير ذلك .

وعندما يكون من اللازم تفريق الاعتمادات المالية على المدارس والطرق والاسواق والمياه ، فان من الضرورى الذى لابد من حدوثه ان يكونوا كتلة واحدة ضد الوطنيين المسلمين . وبما ان لهم الثلاثة الاخماس فى المجلس فانهم يستمرون فى احتكار منافع صرف الميزانيات .

فلا يكونون قد صنعوا بزيادة عدد الوطنيين المسلمين ، غير اصلاح ناقص غير كاف .

ان هذا الاصلاح لا يكون له تأثير تام الا اذا وضع فوق هذه

الجمعيات والمجالس الموجودة في شمال افريقية مرجع حال للتحكيم تلجأ اليه كل اقلية ترى نفسها مداسا على حقوقها وتكون له وظيفة السهر على ابقاء التوازن بين مصالح الاجناس المختلفة الموجودة بازاء بعضها . وعلى المحافظة على هذا التوازن من ان يتعرض الى الانتقاض برجحان كفة مصالح فئة على مصالح الفرقة الاخرى .

ان هذا المرجع العالي مرجع التحكيم لم يوجد في ذينك القطرين الى الآن وان هذه لهي احدى نواقص حكمنا في افريقية .

وسنبحث فيما بعد عن طرق الحل المختلفة التي اقترحت لهذه المسألة



المقالة السادسة

ضرورة ايجاد رابطة بين الاهالى الوطنيين وبين افرنسة

فلنفرض ان افرنسة قد قررت توطيد المساواة المدنية بين المستعمرين وبين الاهالى الوطنيين المسلمين . ولنفرض انه لامكان السماح للاهالى الوطنيين بالمطالبة بحصتهم فى المصاريف العمومية ـ رفع عددهم الى خمس مجموع عدد اعضاء جميع المجالس المحلية . فهل تكون افرنسة قد صنعت بذلك كما يجب ان تصنعه لايجاد حكم عادل فى شمال افريقية ؟

كلا ! وانه لمن البديهى ان يرى ذلك غير كاف . لان « المستعمرين » يحافظون على ثلاثة اخماس الاصوات ويمكنهم ان يكونوا كتلة تكون ضد الاهالى الوطنيين المسلمين ، هذه الاقلية لايمكنها ان تكون مضمونة حقيقة من تعدى الحدود فى الدوس على حقوق الوطنيين الا اذا كان فوق هذه المجالس مرجع للتحكيم تلجأ اليه الاقلية عندما لاترضيها قرارات المجلس .

وما هو ذلك المرجع ؟

هل ستكون الادارة ؟ ـ ان الادارة ليست ذات كفاءة للقيام بمثل هذه المهمة اما فى الجزائر فان الحاكم العام الموضوع امام جمعيات استشارة ومداولة فى الشئون يكون « المستعمرون » فيها هم اصحاب الاكثرية

الساحقة لايمكنه ان يفعل غير مايفعله الآن من الانحناء امام هذه الاكثرية والرضوخ والخضوع لمشيئتها وارادتها اذا انحدت ضد العنصر الوطني الاسلامي . لانه اذا صنع غير ذلك وقف غير هذا الموقف وقاوم اميال « المستعمرين » في هضم حقوق الوطنيين المسلمين ، يتعرض الى فقد اعتباره لدى « المستعمرين » ويعسر عليه بعد ذلك القيام بوظيفته من ادارة دفة الاحكام .

وفي تونس ، نرى (المقيم العام ايضا !) ليس يوجد ازاءه غير جمعية استشارية لاتقيده قراراتها . وبذلك يكون مسلحا للمقاومة اكثر من الحاكم العام للجزائر — ولكنه مع ذلك لايستطيع ان يقاوم حركة او بعبارة اصح سيل تيار الافكار الذي يجب عليه ان يدير دفة الاحكام فيه .

وقد رؤي احد السابقين لمسيو الابتيت ، بتأثير الضغط الذي تسلط عليه من قبل المحيطين به من اولئك المستعمرين والقائمين بتحقيق رغائبهم ، — قد انتزع منه ذلك الامر القاضي باغتصاب ثلاثين الف هكتار من الاراضي الحبس حتى اخذها رغما عنهم لينتفع بها احد المستعمرين !

وان حالة مسيو الابتيت نفسه تدلنا على مقدار مايتعرض المقيم العام صاحب الضمير والوجدان من المتاعب والمصاعب في مثل هذه الظروف الحالية .

فهذا المقيم العام ، لاظهاره الرغبة في اشتراك الوطنيين المسلمين في الاستفادة من توزيع مصاريف الميزانية اثار على نفسه هياج

« المستعمرين » وان حالة الحرب بين ادارة ومن تدبر شئونهم وترعى مصالحهم وتعنى برفاهيتهم لحالة ليست من المعتاد فى شئ وان مقيما عاما ، مهما كان مشدودا ازره من قبل الحكومه الافرنسية ومعضدا فى ادارة ومشدودا ازره فى اعمال لايمكن ان يحكم « مستعمرته » ومعظم الاصوات المسموعة فى تلك « المستعمرة » ضده . ولا ان ينفذ رغباته ضد مقاصد اصحاب هذه الاصوات .

واذا اريد ان يجعل رؤساء « مستعمراتنا » الافريقيه · يكافحون «المستعمرين» ويقاومون نزعاتهم فى تثبيت امتيازاتهم الاستعمارية وتوطيدها هذه النزعات التى تلازم المستعمرين دائما ابدا فان اولئك الرؤساء يعرضون بذلك الى فقد انالقوى عبثاً وينهك قوى جميع الذين يؤدون هذه الوظائف مهما كانت كفاءتهم بغير نفع يجي ولا فائده تقتنى ولا جدوى تؤمل .

فهل يكون اتجاه الاقليات الاهليه الوطنية الاسلاميه — فى الحالة التى ترى مصالحها معتدى عليها وحقوقها مهضومه وراحتها وهناءها مبخوساحقها فيهما — من جانب اكثريات المستعمرين الساحقة الماحقة — هل يمكن اتجاه هذه الاقليات الى نظارات افرنسة راسا بدلا من النظارات التى ترجع اليها شئون شمال افريقيه .

ان هذا الاتجاه لا يكون اكثر فائدة من الاتجاه السابق البحث فيه . لان التشبث فى الاتجاه الثانى ستعيقه وتعرقله الاسباب والعلل التى تعيق التشبث فى الاتجاه الاول وتحول دون جني ثمرة طيبة من الشروع فيه واتمامه .

فهولاء النظار ــ (نظار الحكومة الافرنسيه) ــ فى حالة اهتمامهم بشأن التجاء الاقليات الاهليه الوطنية الاسلامية ، بواسطة من يستفرون الحقائق فى هذه الاحوال . احوال الاختلافات التى تحدث بين الاهالى الوطنيين الاسلاميين وبين « المستعمرين » بواسطه الحاكم العام للجزائر وبواسطة « المقيم » ، امام ايضا ، فى تونس . وفى الاستقبال بواسطة [المقيم العام] ، ايضا فى المغرب الاقصى وهؤلاء الحاكم العام و « المقيمان العامان » هم يبلغون الى النظارات قراراتهم ويؤثرون عليها بالبراهين التى تؤثر الآن على اعمال الحاكم العام فى الجزائر والمقيم العام فى تونس .

وسواء اخذوا هم انفسهم على عاتقهم مسئوليه الاجراءات الضروريه لايجاد العدالة بين « المستعمرين » وبين الاهالى الوطنيين المسلمين او اوحوا بها الى نظاراتهم ، فان هؤلاء الموظفين العاليين يصيرون معرضين لسخط الاغلبيات القوية . عليهم . ويكونون قد وضعوا انفسهم فى مأزق ليس له مخرج كلاهما سىء ، فاما ان يخالفوا ما يقضى به الضمير والذمه وينضموا الى الاقوياء ضد المستضعفين . وتبقى حينئذ سياسة العدالة التى يؤكدون الرعه . فى ايجادها ، اضغاث احلام ، اوانهم يجتهدون فى مقاومة تيار رغبات «المستعمرين» ونزعاتهم الاعتدائيه . وعند ذلك ماذا يكون من امر ادارة تكون فى نزاع دائم مع اكثر حزب شيها قوة ونفوذاً ؟ —

وهل يمكن ان تلجأ الاقليات لمجلس النواب ومجلس الاعيان بتقديم شكاوى الوطنيين المسلمين ؟

انه ليس من اللازم توضيح ان هذين المجلسين لم يشكلا . لتعقيب الحياة الا دارية بقطر من الاقطار فى دقائق تفصيلاتها . ولوشاء المجلسان ان يهتما وان يشتغلا بهذه التفصيلات فى دقائقها لما وجدا لذلك وقتا كافيا .

فيتبين من ذلك ان الحكم الذى ترضى حكومته بين « المستعمرين » وبين الاهالى الوطنيين المسلمين يجب ايجاده .

وكيف يجب ان يكون هذا الحكم ؟ ان هنالك حلين مقترحين .

فالحل الاول هو ، كما يطلب البعض ، ان يكون للاهالى الوطنيين المسلمين ممثلين فى مجلس النواب والاعيان .

فعند ما يكون للمسلمين ـ نواب واعيان فى المجلسين يحتجون على كل مخالفة للعدالة تقع من الاغلبيات ، فان هذه الاغلبيات « اغلبيات المستعمرين » الموجودة فى المجالس المحلية تكون مقيدة بهذا الاهتمام . وفى الحالة وقوع تجاوز الحدود فى الاعتداء على مصالح الاقليات . فيكون للاهالى الوطنيين المسلمين منفذ بين لابلاغ شكاوى المسلمين الى حكومة افرنسة ولا سيما ظلاماتهم ولكن على اى شكل يمكن حمل الحكومة الافرنسية على قبول المنتدبين من الاهالى الوطنيين المسلمين فى مجلس النواب عن الامة وفى مجلس اعيانها ؟

يعرضون طريقة اولى يكون بها للمسلمين وللمستعمرين نواب يقومون بتمثيل الفريقين معا فيوجدون هيئة انتخابية مؤلفة من المنتخبين (بالكسر) الافرنسيين الذين لابد من انهم يكونون الاغلبية فى هذه الانتخابات ، من

اقلية وطنية مسلمة تكون ذات تأثير نوعى على الانتخابات وعلى تنفيذ القرارات .

وانهم ليفرضون ان وجود هذه الاقلية الاهلية الوطنية الاسلامية يكفى لاجبار المرشحين للانتخاب الى الاهتمام بشئون عنصر كاهتمامهم بعنصر آخر وانهم يحصلون بذلك على ممثلين لسكان الجزائر وتونس تحملهم رغبتهم فى ارضاء منتخبيهم وحرصهم على هذا الرضى ، يسهرون بانفسهم على ابقاء توازن العدالة بين جميع تلك المصالح . وباى وسيلة يحددون عدد الممثلين الوطنيين المسلمين لكيلا يكونوا غير الاقلية دائما ؟

انهم لن يصلوا الى ذلك الا بطريقة تحكمية جوزية تشمئز منها العوائد المنطقية التى ترضاها الروح الافرنسية

وفوق ذلك أليست الاغلبية الافرنسية ببقائها متحدة على اميالها ومتفقة على رغباتها ونزعاتها تنتخب نوابا منها ولها مقتصرين على ارتياد مصالحها ؟

— وفى هذه الحالة لا يكون هؤلاء النواب عن هذه الاغلبية الافرنسية حكما يرعى الحق فى تقرير مصالح الطرفين على اساس العدل والقسطاس . بل يكونون اخصاما الداء للاهالى الوطنيين المسلمين .

— وهنالك طريقة ثانية تكون بها للاهالى الوطنيين المسلمين فى مجالس النواب والاعيان ممثلين لهم من عنصرهم ومن انفسهم فيكون للمستعمرين نواب عنهم وللاهالى المسلمين نواب من انفسهم . وانهم ليوخذون ضد

هذه الطريقة انتقادات واعتراضات . فيقولون ان للمسلمين شرائع مدنية غير شرائعنا أليس من المستغرب ان يشترك مندوبوهم وممثلوهم فى تحضير القوانين والشرائع الافرنسيه . هذه الشرائع التى لا تنطبق على المسلمين .

ان لهذه الحالة مثالاً سابقاً فان مندوب السنغال منتخب من قبل منتخبين مسلمين محافظين على حالتهم الشرعيه . ولكن هذا المثال بما انه وحيد فى بابه صار بسبب ذلك كانه غير موجود . ولكن اذا كان عدد الاعضا الذين يراد ادخالهم والاعيان عشرة اواثنا عشر فانه تكون هنالك حينئذ مسالة مبدأ يجب وضعه قبل دخول هؤلاء الاعضاء .

ثانياً — لتجنب هذه الصعوبات التى يمكن ان تعيق تنفيذ الرغائب وتمنع من دخول الاهالى الوطنيين فى مجلس النواب والاعيان . يرغب آخرون ويطلبون ان تكون هيئة التحكيم هيئة خاصة مستقلة يرجع اليها مباشرة وان تشكل هذه الهيئة . اى ان تكون هذه الهيئة مجلسا عاليا لافريقية الافرنسيه فى باريس . ويكون هذا المجلس العالى مركبا من ثلاثة اعضاء افرنسيين وثلاثة اعضاء وطنيين مسلمين منتدبين من كل واحدة من المستعمرات وان يضم اليهم عدد مماثل لهم من اعضاء مجلس النواب والاعيان لامن الموظفين . ويكون نصف هذا العدد المضموم من اعضاء مجلس النواب ونصفه الآخر من اعضاء مجلس الاعيان . ويكونون قائمين بوظيفة الحكم .

ويرى ان من المناسب ان يكون نصف اعضاء هذا المجلس الافرنسيين

(الذين هم من افرنسه نفسها) — من اعضاء مجلس النواب والأعيان لامن الموظفين لان الموظفين لايمكن ان يكونوا اخصاما وقضاة فى آن واحد ولان اعضاء مجلس النواب والاعيان فيهم المزايا التى تجعل امكان انتظار ضمانات النزاهة عن التحيز الى فريق ضد الفريق الآخر .

فكل اقلية تعتقد ان العدالة قد ديس عليها فى مداولات المجلس المحلى يمكنها ان تلجأ الى هذه الهيئة او هذا المجلس الاعلى وتعرض عليه المشكله وتطلب منه النظر فيها واحقاق الحق المهضوم بها .

ويكون هذا المجلس الاعلى ذا وظيفة استشارية محضة . ولا يكون له سلطة اجرائية . فيعطى رأيه فى كل واحدة من المسائل والشئون التى تعرض عليه ويرسل الى النظارات التى تختص بها هذه المسائل كلما يجب ارساله اليها والى مجلس النواب والاعيان المسائل التى يرى انها تستدعى تداخلها فيها .

ويسهر هذا المجلس على جعل مشيئة افرنســة وارادتها محترمة فى شمال افريقية سهرا دائما متواصلا . ومتى علم ان كل اعتداء على العدالة سيراجع وينظر فيه ويبحث عن اسبابه ونتائجه فعند ذلك يقل جدا الميل الى المقترفة . فاى واحد من هذين الحلين يجب ان يقبل — تمثيل فى مجلسى النواب والاعيان اوتمثيل فى مجلس عال خاص بافريقية ؟

ان احسن الحلين هو — على رأينا — ذلك الحل الذى يمكن تنفيذه حالا لان الذى يهم اكثر من كل شئ ، هو ان يعطى لرعايانا صوت يسمعوا شكواهم الى الدولة المستعمرة . اليس من المرعب المفزع ان

ينكر الانسان فى انه لاتوجد قطعلاقه مابين الاهالى الوطنيين المسلمين وبين افرنسة ؟ فانه لايوجدعلاقة بيننا وبينهم الا بواسطة اشخاص حلوا بيننا وبينهم . وانهم لايعرفوننا الابواسطة « المستعمرين » الذين يظلمونهم وبواسطة ادارة هى اسيرة رهن امر « المستعمرين » ، ولا يمكنها ان تكون بسبب ذلك نزيهة حرة الضمير .

واننا لانعرفهم الابواسطة شهادة اولئك « المستعمرين » المشتبه فيها وبواسطه هذه الاداره .

فيم يفكر الاهالى الوطنيون المسلمون وماذا يريدون ؟ اننا ليس لدينا عن ذلك غير افتراضات حيث اننا لم نمكنهم الى الآن من وسيلة يستطيعون بها ان يقولوا لنا ذلك . وماذا نريد بهم ؟

انهم لايعرفون مانريد بهم اكثر من معرفتنا لما يفكرون ولما يريدون وذلك لكونهم موضوعين بين الوعود العرقوبية التي بذلها لهم مجلسا النواب والاعيان جزافا منذ بضعة سنوات ، وبين حكم الاستثناءات الاستعمارية والتحكم الاستبدادى الذين استمرا على جعلهم خاضعين لهما .

انه ليوجد حاجز سميك بيننا وبينهم . ولقد حان الوقت الذى يجب فيه ان يزال هذا المانع باعطائهم ممثلين ذوى صفات تؤهلهم لتادية وظائفهم . سواء كان هؤلاء الممثلون فى مجلسى النواب اومجلس الاعيان اومجلس خاص .



المقالة السابعة

الاستعمار

واننا لانفتأ نذكر — كما يعلم قراؤنا — ان سياستنا فى الجزائر يجب ان تتبع واجبين :

- اولهما ان توحد فى هذا القطر « حالية » افرنسية تكون قوية الجانب على قدر الامكان .

وثانيهما : ان تشتغل فى ترقية الاهالى الوطنيين المسلمين ادبيا وماديا لرفع مكانتهم وتقريبهم منا .

- وحيث اننا اثبتنا بانه لايمكن حل مسألة الاهالى الوطنيين المسلمين الا بايجاد حكم منطبق على العدالة والانصاف . فلنتكلم الآن عن مسألة اسكان الافرنسيين وتكاثرهم فى « المستعمرة » .

فاما مسألة أن سلطتنا وسيطرتنا على « المستعمرة » تتوقفان على الاستعمار فلفضل لاشك فيه ومن سخافة الراى ان يسعى فى اثباته بالبرهان الطويل العريض . فان كل افرنسى يثبت قدمه فى الجزائر يكون كجذر غرسته افرنسة فى ارض افريقية . ان ذلك البديهى لايحتاج الى اثبات .

ليس الاستعمار ضرورة قوميةافرنسية فقط بل انه ايضا عامل لابد منه لترقى الاهالى انفسهم

وفعلا فانه لايمكن ان يجادل فى كون الاستعمار « حيرة » التقدم فى الاوساط الافريقيه . ويقول المستعمرون ان وصولهم الى قرية من القرى او ناحية من النواحى يصلح حالا حالة الاهالى الوطنيين المسلمين ويرفع قيمة الاجور ، ويكثر فرص الاشتغال والاشغال . وان هؤلاء المستعمرين ليتطرفون فى الاستفادة من هذه الملاحظة الى ان يطلبوا بقاء امتيازاتهم ولو كان فى بقائها ضرر على الاهالى الوطنيين . ولكن هـذه الملاحظة حقيقية وقائمة على اساس صحيح . وان حير نفوذ المستعمرين لا يقتصر على دائرة العملة الذين يستخدمهم هؤلاء المستعمرون .

فان وجودهم يحرك ساكن الشعور فى الوسط الاسلامى الذى يحلون به ويجبره على ان ينفض عن كتفيه غبار الجمود ورماد الخمود المتوارث .

لقد كان اجدادهم اسعد حظ واكبر همة لانهم لم يكن لديهم هذا العامل « المرقى » وهذه آثارهم فى البلاد وفى عبرها تدل عليهم وعلى كل حال ما كانت تصنعه الا ببطء كثير .

فان هؤلاء المستعمرين يدخلون مزروعات جديدة ويضاعفون المحصولات القديمة اضعافا مضاعفه ويستعملون طرق الزراعة وادواتها العظيمه الاتقان . ويوجدون صناعات لم تكن تخطر على بال احد فى تلك البلاد ويضعون تحت انظار الاهالى المسلمين امثلة تحملهم حب الكسب اوعلى الاقل ضرورة المكافحة للحياة يقبلون على تقليدها شيئاً فشيئاً .

وللاستعمار تأثير حسن ايضا على الاهالى الوطنيين بواسطة التفكيرات التى تجبرهم عليها . فان « شبكة » القرى الاوروبية التى تزداد كل يوم انتشارا ترسخ فى ذهنهم ان احتلالنا لبلادهم دائم ابدا . وان هذا المنظر ليدعوهم الى الاستسلام الى سيطرتنا عليهم كالاستسلام الى امر مقدر محتم . وهو يعلمهم انهم لايمكنهم ان يعيشوا فيما بعد الا فى وسط هذه الجمعية الجديدة التى وجدوها تتكون حولهم . وان ذلك ليعدهم لان يكونوا من اتم الرعايا خضوعا اذا عرفنا كيف نرضيهم .

فمن جهة المبدأ . لاجدال فى انه يجب « الاستعمار »

ولكن هنالك فريقان من الناس يعترضان على البرنامج الذى نقترحه على السياسة الافرنسية فى افريقية بانه لايمكن ايجاد حكم العدل والقسطاس مع الاستعمار .

واما المدافعين عن امتيازات « المستعمرين » يقولون انه اذا الغيت هذه الامتيازات فان « الاستعمار » تقل حركة تقدمه ونجاحه .

وفى الجهة الاخرى يقول الميالون الى الاهالى الوطنيين ان احلال الاوروبيين فى الاراضى التى كانت من قبل للوطنيين لايتم الا بالضرر لهؤلاء الوطنيين .

ولقد ردنا على المدافعين عن امتيازات المستعمرين اقوالهم . فان حكم العدل يقضى باتخاذ المساواة المدنية بين العناصر المختلفة قاعدة لاجراء احكامه وتنفيذ اوامره وتحتيم تكاليفه والاستفادة بثمرات هذه

التكاليف ، وعوضا عن ان يكون سببا في تقليل حركة تقدم الاستعمار فانه تزيده قوة وحركة بشفاء الجزائر من العلة الكبرى التي اوجدهـا الغلو والافراط في خشونة السياسة .

فلماذا تجعل الصحافة الافريقية هذا الميدان الفسيح للمخاصمات الشخصية ولا تجعل بين اعمدتها الا مكانا ضيقا للمباحث الاقتصادية التي يجب ان تكون الشغل الشاغل في مستعمرته ولماذا نجد داخل النواحي الجزائرية ساحة لاشد المكافحات عنفاً للحصول على السلطة والسيطرة ؟

ولماذا ساءت حال بعض القرى الذين اضاع ساكنوها وقتهم في المجادلات السياسية التي لاطائل تحتها عوضا عن ان يستعملوا هذا الوقت فيما فيه فائدة ونفع من الاشغال ؟

ان السبب الوحيد لذلك هو ان الميزانيات التي تدفع قيمتها الاهالي الوطنيون المسلمون والتي وضعت تحت ايدي المستعمرين جعلت الاشتغال بالسياسة امرا عائدا بالربح على المشتغلين بها وحولت الافكار للاخذ باسباب الترقي بوجوه احسن .

فعندما يعطى حكم العدالة لكل ذي حق حقه تعود المستعمرة الى حياة طبيعية .

واما الميالون الى الاهالي الوطنيين فننقل من سلسلة الجواب على قولهم . فانه مع ادماج عدد الاوروبيين يشتمل شمال افريقية على ستة عشر مليونا من السكان . وانها لواسعة الى درجة تمكنها من ايواء خمسين مليونا . وانه يستطاع ان يوجد مكان للسكان الافرنسيين بجانب السكان

الوطنيين المسلمين بدون احتياج الى اغراق هؤلاء الاخيرين فى لجج البؤس والادقاع .

فاذا استعملت اراضى الحكومة فى الارجاء الموجوده فيها تلك الاراضى او اذا اتبعت طريقة البيع والشراء فى الانحاء التى توجد فيها هذه الاراضى فان زيادة السكان تتبع خطة مطردة ومستمرة الى مالا نهاية له بدون ان يكون فى الامر ظلم وحيف . ويمكن للاهالى الوطنيين ان يتكاثروا وان يحسنوا احوالهم وهم فى راحة جثمان وجنان . فى نفس الوقت الذى تحسن فيه احوال الاستعمار وذلك بشرط ان يعلم هؤلاء الاهالى كيف يستفيدون بحق من القسم الباقى لديهم من الاراضى .

فلا يوجد اذن ادنى تناقض بين الرغبة فى توطيد حكم العدالة فى شمال افريقية وبين ارادة واستتباع خطة الاستعمار المصمم عليها .

ولكن لكى يمكن توطيد هذه الخطة وتثبيتها ، يجب ان لا نترك ادارتها كما يضمنون الآن بين ايدى الادارات الافريقية . بل يجب ان تكون لحكومة الدولة على تلك الادارات اليد العليا .

ولان الادارات الافريقية لا يمكنها ان تخلص من نفوذ « المستعمرين » وفى هذه المسالة نجد مصالح الدولة المالكة للمستعمرة ، على طرفى نقيض .

بعد ما تبين هذه من التجارب اذا كان تداخل حكومة الدولة المستعمرة فى شئون « المستعمرة » لم يزل لازما فانه يظهر وجوب جعله محدودا اكثر مما كان يظن من قبل .

فكل التخصيصات والمساعدات النقدية التى قدمت وتقدم على اى

وجه كان كانت فى كل الاحوال اما لافائدة فيها واما مضرة . ويظهر الان ان الحكومة يجب ان لاتجاوز ثلاثة اشياء :

اولا تجزية الاراضى الكبيرة الى اقسام صغيرة تعرض للبيع لان الاراضى الصغيرة الصالحة للاستعمار الجزئى غير موجودة فى الاسواق المرة .

ثانيا : تعريف اهالى افرنسة نفسها عن مبيع هذه الاجزاء الصغيرة باعلانات كثيرة .

ثالثا اعفاء هذه الاجزاء من الضرائب مدة عشرين سنة تبدى من تاريخ البدء فى تخصيرها للزراعة .

وما هى فائدة الدولة المالكة من ذلك ؟ ان فائدتها هى زيادة عدد المهاجرين من افرنسة الى اراضى المستعمرة وتكثيف العنصر الإفرنسي فى هذه المستعمرة .

وما هو نفع « المستعمرين » الذين يثبتوا وجودهم فى المستعمرة . ان نفعهم يأتى من استطاعة حصولهم على المقادير الكبيرة من قطع الاراضى الصغيرة التى تباع بارخص الأثمان .

فالمستعمرون بناء على ذلك لايحس عندهم فى حب المهاجرين من افرنسة نفسها ولا الاعلانات التى تنشر لاستجلابهم . لان هؤلاء المهاجرين من افرنسة هم مزاحمون لاولئك المستعمرين . وبسبب اهمال الدولة الافرنسية تنفذ اعتراضهم فى الاحوال الحاضرة وبمقتضى القوانين الحالية لايسمح « للمستعمرين » الذين هم من اصل المتوطنين فى « المستعمرة «

الا بثلث اراضى الاستعمار ولكنه يضع الثلثين الباقين تحت تصرف المهاجرين من افرنسة والذين هم من اصل افرنسى .

الا انهذا القانون غيرمراعى فان فى الاوراق والوثائق الرسمية يقال ويعلن بصراحة انه سيخصص فى مبيع الاراضى الفلانية نصفها للجزائريين . ويقال انه بوسائط لايجهلها احد تزيد حصة الاراضى المخصصة للجزائريين .

واما فى تونس فلا يوجد قانون يعين حصه المستعمرين المحليين التونسيين وحصة المهاجرين الافرنسيين . فانالحكومة التونسية اوبعبارة اخرى حكومة المقيم العام باستسلامها لضغط السياسيين المحليين من « المستعمرين » تبيع الاجزاء المقسمه من الاراضى التى تجزأ كل عام الى المستعمرين من الافرنسيين المقيمين فى تونس .

فهى بناء على ذلك لاتدعو المهاجرين من افرنسيي افرنسة .

وكفى الابعاد اوعدم الرغبة فى دعوة افرنسيى افرنسة ليعرقل تكاثر السكان الافرنسيين فى تونس ويرى مقدار ماستنتج به النتائج على مستقبل الافرنسيين فى هذا القطر .

وان من الواضح ضرورة مراقبة الحكومة ـ (حكومةالدولة المالكة نفسها) ـ لادارات الاستعمار . هذا اذا كانت تريد ان تكون فى شمال افريقية ادارة مرضية مقبوله وانلاتكون رغائبها ونياتها معرضه لمعارضة المصالح المحلية ومقاومتها لها . ففى كل سنة وفى كل مستعمرة يجب ان ترسم

خطة للعمل الجديد المقصود منه دوام الاستعمار ويجب ان لا يكون تنفيذ هذه الخطة ممكنا الا اذا وقعت عليها حكومة الجمهورية الافرنسية .

يجب ان يأتي في كل عام مفتشون من افرنسة لينظروا كيف شرع في تطبيق هذه الخطة وتنفيذها .

مسيو لوتو ومسألة الاهالي الوطنيين

عندما وصل مسيو لوتو الى الجزائر ليتسلم زمام الاحكام فيها ، لم نشأ ان نتنبأ عما ستكون عليه افكاره ولا احساساته ، وصرحنا بان اعماله هي وحدها التي ستبنى عليها اراءنا وستتوطد عليها احكامنا . هذه الآراء وهذه الاحكام الحرة المستقلة .

وقد كتب الينا من جهات مختلفة يقال احسنوا ظنكم فيه فان له خبرة عن تجربة باحوال الجزائر وشئونها وانه ليس بالرجل الذي يحجم عن القيام بالواجب الافرنسي .

وقد كنا . والحق يقال . على حذر . وفعلا فقد كان من الممكن انه عند وصوله يظهر بصراحة نياته ويرفع يده لاصلاح ما اعوج من المواقف المشؤومة الاعمال لادارتين من اكبر اداراته وهما ادارة الشئون الاهلية الوطنية الاسلامية وادارة التعليم الاهلي ! او بعبارة اصرح تعليم هؤلاء الوطنيين المسلمين . فان من هاتين الادارتين اتى كل السوء والشر وانها عليه كل هذه العلل لكي يوجد ضغط اداري وادبي مستمر فيه بشدة وثبات وعلى طريقة مطردة منتظمة .

وبالنظر لكونه امتنع عن اقل شروع فى الامر امتناعا تاما ، فقد صار الحاكم العام الجديد اسيرا بين هاتين الادارتين القويتين . ولقد كان لدينا ، من المبررات لماسردناه بعض جمل من خطب صغيرة القيت هنا وهناك وكانت فى ظاهرها قليلة المعنى ولكن كان فيما يظهر للسامع المنتبه. اذا اخذت تلك الجمل على حدة ، تنبيها من الامباشرة وبدون واسطة ، برنة صوت يتبين فيها التشديد والتهديد . واما اليوم . فقد عرفنا كل فكر الحاكم العام . فانه فى اجتماع المندوبين الماليين القى خطبة عارض بها مقاصد القوم وصرح فيها باستعداده للكفاح وان فى اسم « لوتو » مايتبين منه امضا كفاح ومكافح وهومايجمله والباشديد القبضة خبيرها : كما يقولون ، بغير شك ولا ريب . ولكن بقى علينا ان نعرف هل سيكافح مسيولوتو فى سبيل المصالح العموميه التضامنيه بين افرنسة والجزائر اولانه سيكافح للدفاع عن مواقع انتخابية مهمة لاتهددها اغراضنا ولا يتعرض لها اسمينا باى وجه من الوجوه؟ اوعلى كل حال للدفاع عن تلك الامتيازات الاستعمارية التى لايمكن الدفاع عنها الابتعريض السيطرة الافرنسية للخطر ، هذه السيطرة الافرنسية التى يدعون ، مع ذلك . السعى فى تثبيتها وتوطيدها .

ويبقى علينا ايضا ان نعرف ماذا كان هذا الرجل ذو القبضة القوية هو الذى احسنوا انتخابه دون غيره ليحل ماتخبل من خيوط هذه الحالة الدقيقة اللطيفة .

وكيف اتت هذه الخطة ؟ انه من انه منذ عدة سنوات شرع كثير فى دراسة حالة مسلمى شمال افريقية وان من هؤلاء الباحثين فى احوال المسلمين ، لصحافيين ومشرعين واعضاء فى مجلس النواب والاعيان و .... و « مستعمرين ! »

فقد تأثر كل هؤلاء من ملاحظة انه لو كان تقدم الاهالى الوطنيين المسلمين قد سار سيرا موازيا لتقدم الجزائر نفسها . فانه لم يؤت بتغيير او بتعديل فى النظامات والقوانين الاداريه المخصصة الاحاطة بشئون هؤلاء الاهالى الوطنيين .

وقد اظهر مسيو جونار ، عبثا ، نياته فى ترقية هذه الشئون . فان «قوة» «الاقلام» [١] التى يشدازرها سياسيو «مستعمرة» الجزائر قد تغلبت على نياته الحسنة . هذه النيات التى لم تجد طريقة للظهور الاخطاء نتيجة لها .

ولم تكن المناقشه فى هذه الشئون الامقتصرة على محادثة بين اشخاص من الخاصة ولم يكن تداخل مجلسا النواب والاعيان الا قاصرا على اقرار قرارات مكتوبة كتابة مبهمة .

ولكن التوقيع على معاهدة ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ كان يجعل دراسة هذه الشئون ضرورية السرعة لان هذه المعاهدة قد اسلمت الى الترك مستقبل ٨ او ٩ ملايين جديدة من مسلمى العرب والبربر وكان من الواجب بازاء التوقيع على هذه المعاهدة ان يتساءل عما اذا كنا سنرغم هؤلاء المسلمين الذين اسلمت الينا شؤونهم . على الخضوع لانظمة وقوانين مثل انظمة الجزائر وتونس وقوانينهما .

[١] المقصود بالاقلام هنا اقسام الادارات .

وما ذا الذي كان يدفعنا الى تدقيق دراسة مسائل شمال افريقية ؟ ان هذا الدافع هو ما نعلمه من ضرورة ترديد الصدى لتأثير الثورة العثمانية ، ووجود نخبة من الاهالي المسلمين تزداد ازديادا مستمرا . ومظاهرات الطريقة الجديدة التي يتلقى لها هؤلاء المسلمون التأثيرات وتردد في نفوسهم بها العواطف والاحساسات هذه المظاهرات التي كان اقوى دليل عليها ، هجرة عام ١٩٠٩ ، وايضا ، واخيرا ، لما ذا لا يقال بقوة وشدة اننا محتاجون اشد الاحتياج ان نعلم الينا تماما الضم شعبا قد غلبناه في القتال وهو ذو قيمة على كل حال حيث ان مناقضينا يرون لهم ان يخافوا منه عوضا من ان يعملوا ما يجب لاستجلابه .

في هذا الوقت ذي الخطورة والذي يمكن ان يكون فيه العمل الفعلي الموجد لتأثير على تاريخنا ، يستفيد ، اخصامنا من بعض الوقائع التي تحدث امثالها في جميع الامم لتجسيم هذه الوقائع تجسيما فاحشا . ولتغيير حقيقتها بوقاحة تعدت كل حد ، ويصرفون فوق مايلزم من الجهد لابقاء حالة يعرفون انها سيئة ولكنها تفيدهم فوائد معينة من الجهة السياسية والاجتماعية او الاقتصادية .

وقد صار من الضروري الذي لابد منه ان توضح مسألة شمال افريقية بكل قوتها وان توضح نقطها بطريقة واضحة جلية مؤثرة الوضوح والجلاء . وهو ما قامت به زميلتنا الكبيرة جريدة «الطان» في هذه المقالات .

ان حاكما عاما للجزائر ، على بينة من وظيفته لم يكن له غير خطة واحدة

يجوز له ان يتبعها هو ان يستفيد فائدته الشخصيه من هذه المقالات ومع الانتظار لانتهاء نشرها ، يحرص على سكوت التحفظ سواء كان هذا الحرص ناشأ عن الرغبة فى ان لا يقال او لا يفعل شئ يسمم العواطف ويزيد الجدال حدة وشدة ، او للحصول على الوقت اللازم لتحضير الاجوبة الممكنة او الموضوعة تحت البحث اللازم

ولكن هنا يظهر الوالى ذو القبضة الشديدة الحديدة . فان مسيو لوتو تجاهله الاختيارى للصحة الماليه المشتمله على المصلحة العامه الافرنسية الجزائرية والتى دعت الى كتابة هذه المقالات . جعلها سببا للمناقشة ومجادلة ومكافحه مشابهة غريبة لمجادلات امثال بوس ودهكارنيير .

و نخطبة مسيو لوتو ليجب ان يؤتى بها حرفيا . و سيبحث الباحثون عن جواب واضح صريح حلى على المسائل المذكورة آنفا ، بحثا لافائده فيه .

وهذا ما يقول مسيو لوتو :

ان اجدادنا اتوا الى هذه البلاد وانتزعوها من الفوضى ومن الاختلاط ومن الوحشية . وفى سبيل هذا العمل الذى قصدته التمكين اكثر من تدويخ البلاد واستعباد العباد ، صحوا حياتهم وسفكوا دماءهم فما على الامل الذى جعلهم يغمضون اعينهم عن رؤية النور وما هو الحلم الذى حلموه فى نومهم الاخير : أليسا هما الرغبة فى رؤية هذه البقاع اراضى افرنسيه ليس افرنسية فقط بالرابطة السياسية والجغرافية ، بل افرنسية ايضا بمنظرها ، افرنسيه بعمل الفلاح المعيش المحيي ، هذا

الفلاح الذى « كصانع متفنن » يأخذ ارضا لافائدة فيها ولا ثمرة منها ، ويخرجها من العدم ويكونها ويشكلها بيديه القويتين الى ان يصيرها تمثالا حيا ؟

ولقد كان التغير اشبه بمعجزة الى درجة اننا نستمتع فى هذه البلاد بلذة الحياة وان الذين عانقوا هذه البلاد لايستطيعون ان يتركوا عناقهم هذا الذى اوجدهنا افرنسة بلسانها وعوائدها وباحساساتها العالية .

هو هذا « المستعمر » الإفرنسى الذى يسر بعض الناس ان ينكروا مزاياه ويشوهوا حسناته .

سادتى . ان حاكما عاما يجب عليه ان لا يقول الا اقوال مقيدة موزونة . ولكن ليس مما يمكن ان يعد خروجا عن هذه القاعدة . ان اعبر عن الحزن الذى الم بى عندما ارى عمل « الاستعمار » فى هذه البلاد قدانكره كتاب يفاخرون بالادعاء بانهم يخاطبون ويكلمون نخبة الافرنسيين عالية الفكر .

فمع معرفة اخلاصهم لايمكن ان تعطى كفاءتهم التى لاجدال فيها اهمية للسفسطة التى يسردونها ويبذلونها .

انهم يجترئون باننا نطبق هنا حكما استبداديا ظالما وعنيفا واننا نعتبر الوطنى المسلم عدوا يجب القاء الرعب فى قلبه باشد العقوبات قوة وان « المستعمر » خير معوان على اذلال المسلم الوطنى .

سادتى . هل يجب علينا ان نحتج باسم « المستعمرين » ؟ ان هذا الاحتجاج يكون تحصيل حاصل . وان « المستعمرين » الضائعين فى تلك القرى عند ما يعلمون مايصفونهم به فى تلك الارجاء التى تبعد عنهم خمسمائة فرسخ . لايتألمون من ذلك ولا يتأثرون . بل نكاد تبدء على وجوههم التى كستها حرارة الشمس بالاسمرار ، ابتسامة ويعودون بعد ذلك بوقار الى محرائهم . ان « المستعمرين » الجزائريين يدافعون عن انفسهم بعملهم الذى يتبعونه بسكون وسكوت .

واذا كانت اعمال الادارة الجزائرية هى التى جعلوها هدفا لطعنهم وتشنيعهم . فكيف ساغ لهم ان يفرضوا ان امثال كامبون ولافريير وربوال وجونار قد قبلوا بدون ان تثور ضمائرهم ، استعمال آلة الترهيب والاضطهاد والعنف :

وان الحقيقة لمخالفة لما يقولون ويدعون تمام المخالفة . ففى هذه الظروف التى يخترقها الاسلام الآن كان يمكننا ان نشعر ببعض كدورة الخاطر لولم نكن عارفين حقيقة عواطف الاهالى الوطنيين المسلمين . وان لنا ببعض الصمه المنبئة للكلام عن هذه العواطف . فقد بقينا مدة شهرين فى تماس تام معهم . فبدون ان نحيط نفسنا بحرس يحمينا ولاحاشيه تحيط بنا ولا واسطة تعرقل رغبتهم فى التبيين عن مرادهم . فقد تركناهم يعربون لنا بحرية ويفصحون لنا عما يحبون ويؤملون .

فلم نرقط نظارة مشتبها فى العواطف الدافعة اليها وفى كل مكان وجدنا مظاهرات طبيعيه وخالصة للثقة التامة منهم فينا .

فهل سيستنتج المستنتجون من تأكيدنا المشدد فيه اننا ننكر وجود المسألة الاهلية الوطنية الاسلامية ؟ ان ذلك الاستنتاج يكون دليلا على جهل المستنتج لنا .

ولكن هذه المسألة هي قبل كل شئ مسألة تربية شخصية واجتماعيه وهل هذه المسألة لاتتقدم في كل زمان ومكان ؟

حقا انه يجب ان نلاحظ ونرعى ونرفع حالة الاهالي الوطنيين المسلمين المادية والادبية . ويجب ان نوسع حريتهم كلما ترقت مداركهم واتسعت افكارهم . ولايمكن احد ان يتهمنا باننا نتأخر عن ذلك لاننا نحضر احراءات وتدبيرات كبيرة عظيمه في هذا الشان .

ثم ان مسائل المعاونة والبر وحماية المستقبل والتكافل المتبادل هي للاهالي الوطنيين المسلمين مسائل ذات اهمية تسبق اهميه غيرها . وان ميزانيه الشؤون الاهلية تدل على اننا نشتغل لنحل هذه المسائل .

ولكن هذه المسائل لاتزال لهما حالة المدة التي كانت لهما من قبل في ارض الفرنسيين القديمة وهم يلوموننا على اننا لم نحل هذه المسائل في بلاد يقطنها شعب لايزال اكثره باقيا على كرهه للتقدم ونفوره من الترقي وعدم قبوله لتحسين احواله !

ان من المؤكد ان العوائد والضرائب ثقيلة على عاتق الاهالي الوطنيين المسلمين ، وسنسعى ونجتهد ونجد في تخفيفها وتحسين توزيعها تحسينا يجعلها اقرب احتمالا مما كانت عليه من قبل . ولكن هذه العوائد كانت موجودة قبل افتتاحنا لهذه البلاد واستيلائنا عليها . واننا نطلب من

الناقدين لاعمالنا ان يجيبونا عما اذا كانت هذه العوائد واضرائب مقررة ومثبتة ومحصلة فى تلك الازمنة السابقة بنفس الطريقة ونفس الشروط المتضمنة للنزاهة والعدالة اللتين تسير عليهما جبايتنا لهذه العوائد والضرائب ؟

انا نحقق ونوطد للاهالى الوطنيين المسلمين نفس العدالة ونفس الحماية اللتين نحققهما للاوروبيين وهم يستفيدون من قوانينا وشرائعنا .

وان شرائهم للاراضى من الاوروبيين يتضاعف ويتكاثر ويكاد يساوى تماما او الاقليلا بعضهم للاراضى التى يبيعونها من تلقاء انفسهم . وانهم ليقدمون لنا بذلك برهانا على انهم ليسوا محقرين ولا مظلومين ولا مهضومة حقوقهم من جانبنا وانهم امكنهم ان يحصلوا على ارباح فى ظل احكامنا وقوانيننا وشرائعنا .

فلنؤكد بصوت عال اننا ندير مصالح الاهالى الوطنيين المسلمين المادية والادبية ادارة موافقة لنزعاتهم الخاصة بهم وطبقا لرغباتهم ، وملائمة للفكر والروح الافرنسيين وان كل مايقال ضد ذلك يكون محض اشتغال بالجمل والالفاظ المزوقة .

فيكون مسيو لوتو — الحاكم العام للجزائر لم يكلف نفسه مؤونة الانتظار الى ان ينتهى نشر تلك المقالات التى تستدعى الالتفات وامعان النظر من كل وجه ، ووضع نفسه ضد مايراد منها واعلن خصومة تكاد تكون عنيفة .

فهل يؤمل انه يؤثر علينا ويخيفنا بذلك ؟ وهل يظننا مثل تلك

« الضفادع » التى للوالى صاحب القبضة القوية الشديدة سلطة عظيمه المقدار عليها ؟

فما اعظم خطأه !

وكيف لم يلاحظ ان اشتغاله هو نفسه بالجمل والالفاظ اذا كان يكفى به اغابة مندوبيه الماليين فانه لايمكن ان يكفى ذلك الجزء من الرأى العام الافرنسى (الموجود فى فرنسة نفسها) والذى يعقب عن قرب نحو المصالح الافرنسيه وترقيها فى العالم عموما والرقى الضرورى لسياستنا الاستعماريه .

ان مسيو لوتو يستحسن ان يجمع من الالفاظ والجمل مايدور حوله الجدال ليغير سد معناها الى المعنى الذى يبرر دفاعه الذى اتى به متجنبا الخوض فى الموضوع .

وان عمله هذا يثبت حقيقة صحة انتقاداتنا . وهى انتقاداتنا بان لطريقة السياسة والاداريه المتبعتين فى الجزائر هما فى حقيقة امرهما سيئتان . لانهما يسعيان سعيا صريحا لمنع كل اصلاح يمكن طلبه او تحقيقه وحيث انه يقيده هو نفسه فيجعله يلفظ مايتوب به الشوائب نفيا مبرا على طريقة منظمة او يثبت به ماهو ظاهر التضاد مع الحقيقة .

وان الامر لايتعلق بشخص مسيو لوتو . وبشخص مسيو جونار . وبشخص هذا او ذلك الموظف الاخر او هذا او ذلك المستعمر الجزائرى !.. فهذه هى الطريقة او الجهاز المستعمل الآن فى المناقشات والمجادلات .

حقا ! انا لم يتوقف علينا كون هذه الطريقة تغير وتصلح تدريجا فانا نعرف ان نكتفي بالقليل في انتظار الكثير .

ولكن النفي المستمر الذي اصطدم به بدون ان تترك لنا راحة من رضوخه ، يجعلنا مضطرين الى توسيع نطاق الجدال .

ولقد كنا نحب ان نرتب الاسئلة فلم يشاؤا ذلك . ولم يقبلوا هذه الطريقة الحكيمة . فسنناقش اذن المسألة كلها ، بمجموعها وعلى مداها وفي جميع نتائجها .

ان مسيو لونو يحب استعمال الكلام الراقي المهذب كلام الادباء والعلماء والخاصة فانتقل له هات لنرى كما يقول الفلاحون والعوام .

عمل المستعمر الشخصي ؟ أيذكر مسيو لونو عمل المستعمر الشخصي ؟ — انهم يأتون بنا دائما الى هذا الداعي وهذا الدافع وهذه العلة كما يؤتى بالمناقش الى السبب الكافي لكل شئ . عمل المستعمر الشخصي عمل يستحق كل اعجاب واطراء ! اننا سلمنا بذلك ولا سيما بعد مسيو شاللي قد قاله اذ قال : ان المستعمر الافرنسي اول مستعمر في العالم ! —

ولكن في الحقيقة اننا لا يمكننا ان نضيع وقتنا في دوام تغنينا بهذه الانشودة فان هموما اخرى تستدعي تفكيرنا في غير التغني بها . وان مسيو لونو ليرى هذه الهموم ويعرفها بغير شك ولكنه ممنوع من ان يتكلم عنها

من قبل اصوله الادارية التي تزيل منه قسما كبيرا من السلطة الضرورية له .

وما هي هذه الهموم ؟ — اننا قد ذكرناها من قبل فيما تقدم من

الصحائف وهاهي الطريقة التي ينظر بها الحاكم العام للجزائر الى هذه الهموم . هذا الحاكم العام الذي كان يجب ان يكون اهتمامه المالي قائما على البحث عن احسن الطرق والطفها واظرفها للاتيان بما يفرج هذه الهموم بشكل ظريف وغير ماس بالمضرة .

وبذكر مسيو لوتو اعمال الادارة فعلى ذكرها نأتي بما لدينا من برهان فنقول :

ـــ انه عقب توالي الكثير من الحوادث المخجلة المفضحة طلبنا من سنة ١٩٠٨ ان توجد مراقبة للنواحي المشتركة . فاوجدت هذه المراقبة في سنه ١٩١١ فكانت النتيجة تنفيذ الاحكام في بعضهم تنفيذا اكثر القيل والقال وانه ربما من السهل الاقرار بان هذه الاحكام ماانفذت الا في الذين لم يبق في امكان المشتغلين بالسياسة ان يخلصوهم وينقذوهم. والقضية ٢ ان مسيو لوتو يجعلها مسألة بسيطة للتربية الشخصية والاجتماعية فهل يا ترى ارادوا ان يقللوا من شأن التربية الشخصية بضربهم عمل مسيو جانير الجميل باورجلهم وبرنامجهم لتلك المدارس ـ الاكواخ التي الفوا فيها معلمين وطنيين مسلمين غير كاف تحضيرهم العلمي وغير كافية مرتباتهم ؟ ـ

ـ الا انه يجب ان يكون اعمى او مجنونا من يعتقد ان الاهالي الوطنيين المسلمين سينتظرون الاذن من ادارة الحكومة الاستعمارية ليعلموا انفسهم بانفسهم . وتكون هذه الادارة قد عرضتهم بذلك لياخذوا بدون ان يميزوا النافع من المضر . في مواد التعليم العامة اوليتلقوا بالتحسين تلك المواد

التي يقدمها اليهم ويضمها تحت تصرفهم اعداء ماكرون ماهرون قد صاروا مع تشكرهم بالصفات التجارية . يجوبون انحاء الافريقية الافرنسية ليبذروا فيها بذور العداوة والاحقاد ضد الدولة الافرنسية .

ويجب ان يكون هذا الحاكم العام نفسه هو الذي يسهل بخطبه واقواله لهذه البذور نموها واثمارها !

والعوائد والضرائب ؟ حقيقة ان جواب الحاكم العام للجزائر هو جواب نافع لنا وانتا لنرى فيه حجة لنا عليه.، وذلك بان هذا الجواب غريب السفسطة هل كانت هذه العوائد والضرائب موجودة قبل افتتاحنا لهذه البلاد واستيلائنا عليها ؛ حسن ! وانه لم يكن ان يكون احسن لو كانت الادارة قد وجدت — منذ استيلائنا على تلك البلاد — الطرق لتوطيد هذه الضرائب وجبايتها وتحصيلها على احسن شروط العدالة .

فهل يمكن هذه الادارة ان تقدم لنا براهينها على انها توصلت الى توطيد وترتيب هذه الضرائب والعوائد وتوزيعها وتحصيلها على طرق العدالة .

اننا لنجيبها بتصريحنا لها بانها لا تستطيع الى ذلك سبيلا . وانّنا ناتيها بالادلة الساطعة والحجج الدامغة عما فعلته ادارات النواحي المشتركة فيها وخطيئات ادارات المشائخ .

ومن كونهم لم يلمحوا ضرورة اصلاح طريقة جباية العوائد والضرائب وتحصيلها اولا ولزوم ايجاد التساوي في التكاليف والمغارم ثانياً وهذا ينبئ بطريقة سناؤها يعمي العيون انه بعد ثمانين سنة من

احتلالنا لهذه البلاد ، لانزال بعيدين عن تحقيق نصف الواجب المفروض علينا فى ارجاء شمال افريقية .

ولنكرر قولنا هذا : انه لوكان نصف هذا الواجب قائما على اقامة المستعمرين الكثيرين وتوطينهم ليكون جدهم واجتهادهم المشكورين سببا فى اخصاب الارض وايجاد الحركة الاقتصادية الشديدة بمعاونة الدولة المستملكة ، هذه الحركة القوية الشديدة التى نشاهدها الآن ، فان النصف الثانى من الواجب الافرنسى كان يقوم على تحضير النمو الاقتصادى والترقى الاجتماعى للوطن المسلم بالاحترام لماضيه وعلى فتح سبل الامتزاج الذى ليس فقط ممكنا ولكن واجبا ايضا .

واما عن ضغط المستعمر الادبى الذى ينضم الى ضغط الادارة ، فلو استحسن مسيو لوتو ان ينسى القرارات العديدة لجمعيات المستعمرين ومجالسهم فماذا يرون وجوب انكار حق الاهالى الوطنيين المسلمين فى التعلم وحقهم فى التخلص من اغلال « حالة الاهالى الوطنيين المسلمين » تدريجا . وتيسير قبول الخدمة العسكرية الافرنسية فى مقابل مزايا سياسية لا تعطى بمقدار عظيم دفعة واحدة ولكن بتدريج حكيم . — (وهل يجب التذكير بان الخدمة العسكرية بقيت مدة طويلة غير ملزم بها اولاد المستعمرين ؟) — فاذا راق لمسيو لوتو ان ينسى هذه المظاهرات التى هى مخالفة افبح مخالفة للكرم الافرنسى المأثور فانه يحلو لدينا ان نذكره بها .

وفوق ذلك فليس من الضرورى ان نطيل التشديد فى ذكرها فانه فى اليوم التالى لليوم الذى القى فيه الحاكم العام خطبته اعربت الفئة

التي هي من غير المستعمرين بين اعضاء مجلس المندبين الماليه ، عن املها الآتي ذكره والذي يثبت حالة فكريه تبرر كل انتقاداتنا .

« ان اعضاء المجلس المالى ، غير المستعمرين باثباتها قراراتها السابقة تستحلف الحكومة بان تصرف فكرها عن كل مشروع تجنيد الوطنيين المسلمين ولوكان التجنيد جزئيا . فان تحقيق مشروع التجنيد لابدولامندوحة له للمسلمين الوطنيين عن ان يجر للجنود الوطنيين المسلمين حق المزايا الانتخابية وهو امر ليس الاهالى الوطنيون المسلمون مستعدين له بل هم بعيدون عن الاستعداد فالاعضاء يطلبون ان الجنود من الاهالى الوطنيين المسلمين الذين تحتاج اليهم دولة الوطن (افرنسا) احتياطا لاجدال فيه ، يتجندون بطريق التطوع وان تزاد المرتبات لهم اذا لزم الامر ، وان تجعل بعد سنة وثلاثين سنة على الاقل . قيمة مرتب الراحة ثلاثمائه وستين فرنكا فاين السفسطات اذن ؟ واين عواطف العدالة ؟ واين الفكر والروح السياسيون ؟ واين الشعور بمصالح الوطن العاليه ؟

فيا جناب الحاكم العام ، ان مستعمرون المشغولون بالجزيرة يهملون كل ذلك في المحافظة على مصالحهم الانتخابية الخاصة هذه المصالح الانتخابية التي تستدعي حفظ الامتيازات الضرائبية .

« انت ، عوضا عن ان تهدى هؤلاء المستعمرين باظهارك لهم ضروره ايجاد التغييرات في طريقة الاحكام الحالية ، وعوضا عن ان تصنع شيئاً للاهالى الوطنيين المسلمين ينفعهم ويفيدهم بعد ان منع الكثير في امر حكومي واحد . امالح الاسرائيليين ، ـ تتبع هؤلاء المستعمرين

فى افكارهم التى هى اشد الافكار استمسا كا بالاثرة والانانيه . وندعى بذلك كسر الآمال التى جعلها سلفك تتألق امام اعين هؤلاء الاهالى الوطنيين المسلمين !

وليس ثمة مايجبرك على ان تقف موقف المدافع عقبة كؤودة فى مناقشة المنتظر منها ان توجد قرار الدولة المالكة ! فلقد كنا جاعلين هذه المناقشة فوق شخص الحاكم العام و المقيم العام .

فاذا كان يروق لهم ان يلقوا بشخصهم ونفسهم فى معمعة الجدال ، فانه يمكن ان تنزل عليهم ضربات .

وانا لنأسف لذلك مقدما .

هل ، اقوال مزوقة ؟ ـ يقول ذلك مسيو لوتو ـ هل واقوال مزوقة ما قيل وكتب فى التحقيقات البرلمانية (مجلس النواب والاعيان) ؟ ـ هل واقوال مزوقة تقارير لجنة التحقيق على الخدمة العسكرية للاهالى الوطنيين المسلمين ؟ هل واقوال مزوقة تلك المقالات الرنانة التى نشرت فى جريدة الطان والتى يمكن قراءها ان يتاملوا معانيها ؟ ـ هل واقوال مزوقة تلك الآراء المبنية على اسباب صحيحة والتى صرح بها المشرعون العظام الذين ابانوا واجادوا وافادوا با رائهم القيمة فى الحالة الشرعية للمسلمين؟ ان هنالك امرا غير موافق لحاكم عام وهو ان يتكلم هذا الحاكم بهذا النسق وهذه الخفة فى مسائل لها ما لهذه المسائل من الخطورة وان لا يقابل اسئلة صريحة واضحة وضعت بدافع من احساس خال عن الاغراض الشخصيه

لتعلقة بمصالح الاوطان ، الا « جمل واقوال مزوقة » يمكن الانسان ان يرى امثالها بسهولة فى اعمدة الجرائد الكارهة للعرب .

انه ليحب الاعتقاد بان اشغال السلك الاداري وهمومه لم تسمح لمسيو لونو بان يحصل على فكر صحيح مبنى على اسباب معقولة ، من جهة مدى المسائل التى يضعها تماس الشعوب ببعضها فى الحالتين اللتين تختص كل واحدة منهما باحد الشعبين وهما حالتا السيادة والعبوديه .

فيصير حينئذ من الضرورى مد اللازم ، من الذى لاغنى عنه بل من الذى لابد من التعجيل به . ان يدرس الاحوال والظروف والشروط الموجود فيها افرنسيون فى جهات العالم الاخرى : كندا وفى الالزاس ـ لورين . فدراسة هذه الامور والمقارنه بين الاحوال هنا وهناك تفيده كثيرا فى توطيد معتقداته لاافكاره . بصفته حاكما عاما للجزائر على اساسات ومبادئ احسن من التى اوجد عليهما الآن كمعتقداته وافكاره .

فاذا لم يكن من هذه الطبقة من رجال الحكومة الذين يقل عددهم يوما عن يوم . الذين لايعرفون من انواع الحكم غير استعمال القوة والضغط والعنف الى ان تنزل عليهم مصيبة وتحل بهم كارثة تجعلهم يفهمون ان الفكرة تكتسب قوه وشدة كلما ضغط عليها وان هذه الشدة تزداد كلما ازداد الضغط وانها يمكنها ان تحدث فرقعة مضرة .

اما نحن فلسنا ننظر بسرور وحبور الى المكافحة العنيفة التى دفعونا اليها بالنفى المتوالى والسلب المتتالى . ولو كنا نفتكر ان هذا الك وقت

يسمح لنا بذلك . لكننا نذهب الى الذين بيدهم الحل والعقد فى مسائل الجزائر ونقول لهم لماذا تصرون على الامتناع عن رؤية تقدم الاهالى الوطنيين المسلمين وعلى رفض الوسائل التى تجعل هذا التقدم يسير فى السبيل الافرنسية ؟

ولماذا تأتون بمسألة الاهالى الوطنيين المسلمين الى موقفكم الانتخابى بما ان هذا الموقف غير مهدد وان لم يمكنه ان يبقى دائما ثابتا متينا بدون حاجة الى ان يكون عقبة كؤودا فى طريق مطامع هذا الشعب الشرعيه.

ولكن يظهر ان ذلك قد مضى اوانه فان موقف القتال قد اتخذت.

اننا نخاطب الراى العام الافرنسى . واننا نعرفه كما لم يعرف ونعلمه كما لم يعلم وعندما يصبح اخصامنا : ان ذلك نعصب نجيبهم انه اخلاص وعندما يكلموننا عن حقوق المستعمر . نجيبهم بتذكيرهم واجباته . واننا لمطمئنون مقدما على نتيجة الموقعة الناشبة الآن . فقبل عشر سنين من هذا التاريخ عقد الاتفاق الافرنسى العربى نهائيا . ولم يبق لمعارضينا الا الخزى «الانسنو لتعلمهم كل شىء فى ادارة مجلة «لايفو نداجين»

مسيو لوتو والمستعمرون والاهالى الوطنيون المسلمون

لقد انتظرنا . الى ان يأتينا نص الخطبه التى التزم فيها مسيو لوتو الاعتراض العنيف على مقالاتنا التى نشرناها عن شمال افريقية ، لنرد عليها . وان نص هذه الخطبة لموجود الآن تحت انظارنا . ونرى ان من الثابت المؤكد ان بين آرائنا وآرائه ومعتقداتنا ومعتقداته . افتراقا وتخالفا وتضادا كاملين .

فما هو فكر الحاكم العام فى المسألة الاهليه الوطنيه الاسلاميه :

• هل سيستنتج المستنجون من : كيدنا المشدد فيمانا ننكر وجود المسأله الاهليه الوطنية الاسلاميه ؟ ان ذلك الاستنتاج يكون دليلا على جهل المستنتج لنا .

• ولكن هذه المسأله هى قبل كل شئ مسأله تربية شخصيه واجتماعيه . •

فاذا كان يفتكر ان المسأله الاهليه الوطنيه الاسلاميه تقتصر على كونها مسألة تربية فاننا نعتقد ان الحاكم العام للقطر الجزائرى قد اخطأ خطأ كبيرا لـ

ان هذه المسألة لشئ عظيم بشكل آخر وكيفية اخرى . وهى قائمة على معرفة ما اذا كنا سنطبق على الاهالى الوطنيين المسلمين مبادئ عدالتنا وانصافنا . والعدله والانصاف هما اعطاء كل ذى حق حقه ورد كل شئ الى صاحبه . وهى تقضى بذلك . ولاشك ، ان يمنح الجميع على السواء خيرات التعليم والتربية ولكنها لاتوجد ولاتخلق واجبات مختلفه نحو المتوحشين ونحو المتمدنين المتعلمين المهذبين اذ ان العداله والانصاف يقضيان بان لايعتدى على حق احد ولا ان يحرم اخوتنا يجب ان يخول له .

فكيف يبدو لنا الآن ان حكم العدل والانصاف ضرورى الآن فى افريقيا مع انه لم يكن احد يفكر فى لزومه قبل خمسين عشر عاما ؟

ان لذلك سببين عمليين : اولهما انه ، من جهة اننا ان استقر رأينا على ان نعلم الاهالى الوطنيين المسلمين واخذت تتكون نخبة منهم ذات كفاءة افهم التناقض والتباين والمخالفه الموجودة بين افعالنا وبين مبادئنا

واتفهيم مواطنيهم واخوانهم مارأوه وتحققوه فى خططنا من مخالفة العدل والقسطاس . وثانيهما انه من جهة اخرى اننا بسعينا فى اتخاذ الوسائل التى تمكننا من الاستيلاء على المغرب الاقصى واخضاعه لسيطرتنا وسلطتنا فاننا نكون بذلك عاملين على زيادة عدد الاهالى الوطنيين المسلمين الذين تدين رقابهم لنا زيادة تربو على الضعف . وانه لايجب ان يكون الانسان نبيا يوحى اليه ليتنبأ على لزوم الاعتقاد بانه ستتوقف على عواطفهم نحو افرنسة كون شمال افريقيه سيكون سببا فى زيادة عظيمة للقوى الافرنسية اوعلة لضعف عظيم .

فسواء ارادوا اولم يريدوا ستكون فى ارجاء شمال افريقية اسباب احوال مستقبل افرنسة .

وتلخيص الدعوى التى نقيمها ضد حكم الامتيازات الحالى قد وضعنا الاسئلة الآتية :

— ان المستعمرين يزرعون نحوا من مليون هكتار كل عام ويحصلون على قمح مقداره من عشرة الى اثنى عشر قنطارا بالهكتار الواحد على المتوسط . فى حين ان الاهالى الوطنيين المسلمين لايحصلون من القمح بالهكتار الا خمسة اوستة قناطير والثلاثة عشر الفا والمائتين وواحد من زارعى العنب فى احزائر قد باعوا فى سنة ١٩١١ كمية مقدارها خمسة عشر الفا وستمائة فرنك عن كل واحد فى المتوسط فهل من العدل ان الاراضى التى تعطى مثل هذه النتائج ، تعفى من العوائد الحكومية فى حين ان اراضى الاهالى الوطنيين المسلمين يدفع هؤلاء عنها مافرض عليهم من الضرائب

ولقد اشترى المستعمرون فى الجزائر – فى هذه السنوات الاخيرة الفين وتسعمائه واربعه وسبعين « سيارة » مقدرة قيمتها بناء على الاحصاءات الرسميه الجمركية بقيمة ثمانية وعشرين مليونا وخمسمائه وثمانية آلاف فرنك وذلك مايعطى نسبة سيارة لكل مائتين وسبعة واربعين مستعمرا اوروبيا . فهل من العدل ان اهالى لديهم من البذخ والرفاهية مايظهر بمثل هذه المظاهر التى لايمكن ان ينكرها منكر، ولا ان يجادل فيها مجادل . – هل من العدل ان هؤلاء المنعمين يحملون الاهالى الوطنيين المسلمين يغرمون كل مصاريفهم وتكاليفهم العمومية ؟

ان الحاكم العام للجزائر قد اجابنا . ولكن كيف اجابنا ؟

اجابنا على السؤال الاول بقوله :

« من المؤكد ان العوائد والضرائب ثقيلة على عاتق الاهالى الوطنيين المسلمين ، وسنسعى ونجتهد فى تخفيفها وتحسين توزيعها تحسينا يجعلها اقرب احتمالا مما كانت عليه من قبل . ولكن هذه العوائد والضرائب كانت موجودة قبل افتتاحنا لهذه البلاد واستيلائنا عليها . وانا نطالب من الناقدين لاعمالنا ان يجيبونا عما اذا كانت هذه الضرائب والعوائد مقرره ومثبتة ومحصلة فى تلك الازمنة السابقة بنفس الطريقة ونفس الشروط المتضمنة للنزاهة والعدالة اللتين تسير عليهما جبايتنا لهذه العوائد والضرائب ؟ »

واجابنا على النقطة الثانية بقوله :

« فالمؤكد بصوت عال اننا ندير مصالح الاهالى الوطنيين المسلمين

المادية والأدبية ادارة موافقة لنزعاتهم الخاصة بهم وطبقا لرغباتهم ، وملائمة للفكر والروح الافرنسيين . وان كل مايقال بخلاف ذلك وضد ذلك يكون محض اشتغال بالجمل والاقوال المزوقة ،

هذا ماأجاب به . واننا لن نتأخر عن اظهار ان هذه الاجوبة ليست ماجوبة يمكن قبولها والسكوت والاقتصار عليها . وانه بما ان العوائد العقارية كانت موجودة قبل استيلاء افرنسة على تلك البلاد ، فليس ذلك سببا لاعفاء الاراضى التى يملكها المستعمرون الاوروبيون .

وقوله : جمل واقوال مزوقه ، هذا القول المشعر بالاحتقار والموجه الى اهم المواضيع التى تقيم الضمير الوطنى وتقعده لهو قول ليس فى محله ولا يليق بان يقال .

ولكننا نكتفى بان نلاحظ ان مسيو لوتو الذى يتكلم فى مجمع من المستعمرين لايسعه ولا يمكنه ان يقول غير ذلك .

فى عدد الاقدام الصادر بتاريخ ٩ مايو الاخير كنا قد بينا ان فى الحالة الراهنة الحاضرة لايمكن لاحد ان يقول الحقيقة للدولة المالكة على مسألة الاهالى الوطنيين المسلمين . فلا الاهالى الوطنيون المسلمون الذين يرغمهم على السكوت ولا المستعمرون الذين من صالحهم ان يدافعوا عن امتيازاتهم ضد الاهالى الوطنيين المسلمين الذين يحملون المغارم وحدهم ، ولا الادارة التى هى موضوعة امام مجالس لهؤلاء المستعمرين السلطة والسيطرة عليها والتى هى بسبب ذلك اسيرة تلك المجالس واولئك المستعمرين.

وقد كان قولنا هذا الاخير قد استدعى بعض الاحتجاجات . وان عدم كفاية اجوبة مسيو لوتو تثبت لقرائنا مقدار ما فى اقوالنا من الحقيقة والصدق والموافقة للاحوال .

وهل يريد قراؤنا اثباتا وتأكيدا غير هذا الاثبات وهذا التأكيد؟ انه لم يأت الى الجزائر حاكم عام قد صنع اكثر مما صنع مسيو جونار لترقية احوال الاهالى الوطنيين المسلمين المادية . فهل كان راضيا عن ذلك الحكم حكم المجالس البلديه الذى يضع فى النواحى الجزائرية ٠ الوف من الاهالى الوطنيين المسلمين فى قبضه المستعمرين الافرنسيين؟

وقد ظهر كتاب اسمه « العمل الافرنسى » فى الجزائر وكان ظهوره فى هذا الاسبوع الذى كتبنا فيه مقالتنا . عرض فيه مؤلفه درجة الترقى التى اوصل ادارة مسيو جونار المسائل الجزائرية المختلفة اليها وابان هذا المؤلف . وهو مسيو رويجوند اجمار الذى كان من اخص معاونى مسيو جونار فى اعماله . ما يظهر سوء اعمال تلك المجالس البلدية وتجاوزها الحد فى الخروج عن العدل فى اجراءاتها . وان هذا الاظهار وان كان بطريقة لطيفة تكاد تكون غير محسوسة ولكنه صريح جلى كالذى تأتى به طريقتنا التى نتبعها فى توضيح مثالب تلك المجالس .

وان مؤلف هذا الكتاب المذكور آنفا يبين ان الافرنسيين يشتركون فى تقديم العوائد باقل ما يمكن وان الاهالى الوطنيين المسلمين يخرجون مبعدون عن الاستفادة من توزيع مصاريف الميزانيات وان الاموال العمومية مسرف فى انفاقها اسرافا زائدا وان المستعمر مدفوع الى

الاشتغال بالسياسة بدافع الفوائد التى يستحصل عليها من ذلك عوضا عن ان يفرغ وقته للعمل المخصب المفيد باحياء الاراضى وانماء المزروعات وان هذا المؤلف ليصف حكم هذه المجالس البلدية باوصاف الظلم وعدم المطابقة للمنقول والمعقول .

وقد كان مسيو جونار لايجهل من ذلك شيئاً . بكل تأكيد . فماذا صنع ؟ انه توقف عن ايجاد النواحى المؤسسة على هذه الطريقة المنكرة الفظيعة وعلى هذا المثال الفظيع . ولكنه لم يسع فى تخريب اصلاح ما فسد من قبل . لانه لوكان ابدى اول حركة تدل على رغبة فى تهديد امتيازات المستعمرين لكان راى كل حاله المستعمرين الاوروبيين قد وقفت ازاءه موقف العدو الالد ولم يكن له بعد ذلك سوى ان يأخذ حقيبته [١] وينصرف.

وان النتيجة التى نستخرج من هذه الحادثة التى اوقفتنا موقف المتجادلين مع رجل ادارى كبير رأيناه من قبل من جزئيات عمله ما قد جناه عليه. هى ان اصلاحا جديا لمؤسساتنا الافريقيه موافقا لقرارات مجلس النواب ومجلس الاعيان اللذين يطلبان حكما وسياسة بالعدل والقسطاس ، طالما تكرر كثيرا ، لايمكن ان يتحقق الا اذا اخذ اصحاب الحل والعقد فى الحكومه الافريسيه (حكومة الدولة الافرنسية نفسها) فى الشروع فى العمل لاتخاذ هذا الحكم وانه لايمكن ان ينتظر ان يأتى من افريقية اقتراح رسمى الى مصمم الامر .

جريدة الطان

المؤرخة فى ١٧ مايو سنه ١٩١٢

---

[١] الحقيبة وعاء من جلد تحفظ فيه اثواب المسافر .

عقب حوادث تونس

احتساسات

حناب الرصيف المحترم ٠

قد طلبتم مني ٠ عند رجوعي من سياحة دراسة الاحوال في تونس ان ابين لكم مااستحصلت عليه من الاحتساسات في اثناء وجودي بين الاهالي الوطنيين المسلمين عقب الاجراءات الحكومية التي اتخذت ضد التونسيين السبعة. وقلتم انكم تعلقون اهمية على شهادتي بسبب اني طلبت منذ عدة سنوات من قبل جمعيات وطنية اسلامية لالقاء محاضرات لدى جموع مختلفة ٠/

واني ساجيبكم بكل التحقيق والتدقيق الذين يمكنني ان آتي بهما في تحقيق يجب في اثنائه ان يدافع الانسان عن نفسه من تأثير احساساته الخاصة وان يحافظ على اهتمامه الوحيد بالواجب المدني والوطني المستنير بنور العلوم والمعارف.

فاقول اولا اني لا اعرف اللغة العربية . وبناء على ذلك لم يمكنني ان اتحادث الا في الدوائر التي يتكلم فيها باللغة الافرنسية ٠

ولكن ذلك لا يمكن ان يتخذ وسيلة لابطال اقوالي وهو لا يكون لكل تأكيد الا امرا ملحوظا مع ذلك اهمية وهو ان اولئك الذين يتكلمون لغتنا من الاهالي الوطنيين المسلمين هم اكثر من غيرهم علما ومعارف.

وهم يكونون ٠ مهما كانت المهنة التي يشتغلون بها — اي سواء كانوا موظفين او محامين او مزارعين او اصحاب مصانع او تجار ٠ نخبة من اصحاب الافكار الراقية التي تظهر بمظاهر الطبقة المديرة للشؤون او الطبقة القريبة من الخاصة.

وهذه الطبقة لا توجد في تونس فقط بل توجد ايضا في صفاقس

وفى القيروان فهى فى كل واحدة من هذه المدن مع بقائها على الشكل المحلى الخاص بها لهاحياة عامة ناشئة تزداد تثبتا باقامتها على اثر الفكرة العصرية وشعور التقاليد الاسلامية مع الاخلاص لافرنسة الحامية والمعلمة المهذبة والوفاء فى الولاء لها.

ان ايمان التونسيين بمزايا الفكرة العصرية تبديه هذه الطبقة فى كثير من الظروف وفى اعمال الحياة العائلية كما تبديه فى معاملات الحياة الاقتصادية وليس هنالك براهين اسطع ولا ادلة انفع لتأييد ذلك من هذه البراهين التى لم تكن قط قريبة العهد . والتى نستنتجها من تسارع الاهالى الوطنيين المسلمين التونسيين . من كل الطبقات . الى ايداع ابنائهم . بل وبناتهم ايضا . لمدارس المدن الافرنسية . قلت مدارس المدن ولم اقل مدارس الريف لانه بناء على شريطة تاريخية واقتصادية معلومة كان اهالى الريف والصعيد اكثر بطئا من سكان المدن فى الاقبال على التقدم والترقى.

والفكرة العصرية لهذه الطبقة القريبة من الخاصة هى الفكرة التى لها السيطرة على التعليم التام فى المدرسة الابتدائية وفى المدرسة العالية والتى يشتمل عليها التعليم الصناعى فى مدرسة العمال وفى المصانع واخيرا فى المظاهر للقابلية المتممة بكليات العلوم والطب والحقوق فى مدارسنا الجامعة.

فبهذا المساس بالفكر العصرى وهذا التعامل مع نخبة ذوى الافكار الافرنسية تحلت هذه الطبقة من التونسيين تغير فى احوالهم الروحية بغير ما كانت نفوسهم عليه من الاحوال .

ان ذلك لن يقلب التونسيين خلقا جديدا كلا فان مزايا جنسهم وصفاته واستعداده تبقى على حالها . ولكن الشخصية تتغير وتجدد وتثبت وتلزم من

تنتبه فيه رغبة الاستزادة من معرفتنا ومن تشتد فيه الرغبة فى الاستزادة من فهم حقيقة مانحن عليه ومن يتولد وينمو عنده الرجاء بان يصير الاهالى الوطنيون اكثر لياقة لكونهم تلامذة لمربيهم الافرنسيين ويصيرون بذلك تدريجا اكثر لياقة لكونهم يصبحون معاونين لنا ومشاركين فى الاعمال والاشغال وان يعتبروا ويعاملوا بهذه الصفه . فى هذا الشعب التونسى الذى هو بطبيعته حساس وسريع التأثر ـ قد انمى الافرنسيون بعملهم المربى له ، حبا لافرنسة وولاء خالصا اوجد حس النقد الذى يكون رأيا متيقظا وبصيرا بحقايق الامور واعقابها .

ولاء لافرنسة وفكر خاص ، هاهما الصفتان المميزتان الطبقة الخاصة التونسية الجديدة . مهما كان نوع الغطاء الذى تغطى به رؤسها .

لا يوجد هنا عدم ارتباط فى الافكار ولا تناقض فى التعبير . ولكن بصورة اقل اختصارا نقول الناصيرن : محبينا الافرنسيين المسلمين (بعضهم لبعض اولادا بالغين ـ وهذا البعض والعدد القليل سيكون نخبة راقية فكرا واجتماعا كلهم ذو و كفاءة لان يحبوا نجا كموا مانأتيه).

وفى هذا القسم من العمر . القسم المقابل لسن ٢١ او ٢٥ من عمر اسائنا ، نستحق من الحب اكثر كلما زادت محافظتنا للحب والتقدير . فاولادنا هم اصدقاءنا اكثر من كونهم اولادنا .

فى هذه الحالة النفسانية ماذا كان تأثير الاحكام الادارية التى قضت بالنفى اوبالحبس على سبعة من الشبان التونسيين المسلمين الذين اتهموا بمساع فى سبيل الجامعه الاسلامية ضد امنية الحماية الافرنسية فالجامعه

الاسلامية او الاتحاد الاسلامى ليس بالجامعة العثمانية او الاتحاد العثمانى.

هذا هو الراى الذى يصرح به جميع الذين يعرفون قيمة هذه الالفاظ والذين يشعرون بخطر الاوهام والخيالات التى تلقى بدون تروٍ للعامة ولغير المطلعين.

وان من الخطأ ان يوضع فى صف واحد من صفوف حوادث الحياة السياسية الدولية . الاتحاد الاسلامى والاتحاد الجرمانى . بل يكون اشد انطباقا واكثر على الحقائق التاريخية واكثر مناسبة للحذر والحكمة فى الادارة السياسية السعى بقدر امكان النفوذ فى اتحاد الاسلام والمسيحية .

— ولذلك يمكن اتخاذ الآراء عند الكلام على الاسلام على وجود مسائل اسلامية موافقة للعقل كما يوجد مسائل انجيلية موافقة للعقل .

فاذا تكون الاعمال التى استدعت اتهام هولاء التونسيين المنفيين . اذا نظرنا اليها بهذا النظر تكون اعمالهم مشابهة تماما لاعمال اولئك الافرنسيين الكاثوليكيين الذين تطوعوا فى اثناء المعارك والمكافحات الاخيرة التى انتشبت بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية . فى اثناء تشكيل الوحدة الايطالية .

— نحن يمكننا ان نخاصم عن هولاء المسلمين فى المعتقدات وقواعد الدين . ولكن لا يمكننا ان ننكر الحق الذى هو لهم فى هذه الحالة حق طبيعى وشخصى .

— يقول بعض الناس لالقاء الشك فى خلوص ذلك ان كثيرا من هولاء المسلمين « احرار الفكر » او كما يقولون هنالك فى الاراضى الافريقية « محررون » اى مطلقون من اغلال الدين ....

نعم انهم يمكن ان يكونوا قد « تحرروا » وتخلصوا من روابط الدين .

ولكنهم لا يمكنهم ان يحرروا ويتخلصوا من الروابط العائلية والروابط الاجتماعية فكيف يرفض لام مسلمة ولزوجة مسلمة ولاخت مسلمة وكيف يرفض لاب مسلم . ولاخ مسلم . ان يساعدوا ويعاونوا ذوي القربى اليهم من جهة الدين ؟

فمن هو ذلك الكاثوليكي — ولو كان محررا ومتخلصا من اغلال الدين — الذي منع غير ذلك ؟

انه يوجد هنا الهام لابد من توضيحه . وقد يمكن ان يكون تنوير الرأي العام الافرنسي اقل سهولة واكثر صعوبة من تنوير الراي الاسلامي . فهل في الامر مسألة اتحاد عثماني ؟ وهل تكون حزب يرمي الى غرض ارجاع دولة سلطان استانبول الى ما كانت عليه واعادة القطر التونسي اليها بصفة طائفة اسلاميه او ولاية ؟

انه لا يوجد ذو فكر مستنير بين اعضاء طبقة الخاصة التي ربينا عقولها وهذبنا افكارها — لا يشعر بان الوقت غير مناسب وانه ساء اختياره وانتخابه لذلك وان الذين تكون في نفوسهم هذا الغرض وسعوا في تحضير هذا العمل مجردون من الذكاء ومن الشعور العملي ومن الاخلاص لافرنسة والوفاء لها محططا وغالط قائمان على عدم معرفة مصالح القطر التونسي والفرانسة والدولة العثمانية .

هذا هو قول معقول سمعناه في عدة امكنة ونرى من اللازم ان نحلله هنا فلو كان من الممكن ان تونس والجزائر والمغرب الاقصى وطرابلس الغرب والقطر المصري تكون باشكال متماثلة الأجزاء متساوية الأقسام متلائمة القطعات تكون اهاليها مستطاع تكوينهم لجنسية تخضع للدولة العثمانية او تدمج فيها بصفة قسم متحد معها لامكن الاعتقاد بامكان اتحاد الجامعة العثمانية .

ولكن ماذا يصلح هذا الفكر الضيق فكر اتساع الملك فى وقت ترى الدولة العثمانيه احزاءها تهوا مقسما .

ان تونس يجب ان تكون محميه ولكن بمن ؟ أبايطاليه؟ ولكن فى هذه الحاله لا يكون بعد الترشح والطوفان والاحتلال الآتية من جهة الايطاليين، غير السيطرة لا الاشراف والقيامه .

انهم يمدون الينا بطاقة بريد مصورة فيها الرايه الايطاليه مرفوعة على مأذنة جامع فى طرابلس الغرب ويقولون لنا انظروا ا ان الراية الافرنسيه لم ترفع قط على جوامعنا . ان الايطالى لا يستولى على اراضينا فقط ، بل يستولى ، باسم رومة الكاثوليكية على ارواحنا الاسلامية .

ان مصلحتنا واميالنا تدفع بنا نحو التى نحن لها شاكرون ايضا احترامها لمؤسساتنا ولتنديمها لنا مدنيتها .

— وان هذا التصريح خدعلت عليه فى ظروف مختلفة من اناس لم يكن لهم مايؤملونه الا تخيفهم منى لانى ليس لى تامع فى الحصول على حكم ولا سلطة ولا دور .

فابعاد كل اعتبار يعود على تعلق التونسيين بالجامعة العثمانية وبابقاء الاعتقاد المتأكد على الجامعه الاسلامية الذى تكون له وجوه وصفات دينية والذي يمكن تفسيره باسباب انسانيه بسيطة نرى هذه الجامعة مستقلة الفكر للقة فى شأن ترقيها الذى توصلها الى التقدم العصرى .

ومن ذلك تنشأ ازمة روحية ولوانها مقتصرة على عدد قليل جدا لكنها لها اهمية نظرا لحد ذاتها ولصفة الناس المؤثرة عليهم .

فلاى شئ يصلح التعليم والتربيه الافرنسيه اذا لم ينفعا بخيراتهما الثابته للذين يأتيان بها !

يقول التونسيون اننا نحصل الآن على التعليم والتربيه الافرنسيين وسنحصل على الشعور ببعض الواجبات كما نحصل على الشعور ببعض الحقوق ،

ويقولون ايضا ان منا من اعتبروا لائقين للمشاركة فى الحياة الاقتصاديه السيت هذه مكانة قريبة من المشاركة فى الحياة العموميه

اننا نطلب ان نحمى من الاعتساف السياسى لحكومة يظهر انها تسعى لايجاد استبداد مناقض مع حقوق الدول الحاضره المبنية على القوانين الاساسية

وان كثيرا من الملاحظين النزهين يمكنهم ان يؤكدوا للحكومة الافرنسية انها اذا راعت قواعد الانصاف ، تستطيع ان تؤمل من الاهالى المسلمين الوطنيين التونسيين اتفاقهم معها وولاءهم ووفاءهم لها

ويكون بناء على ذلك حل هذه الازمه بطريقة قانونية وسلمية علامة على ابتداء دور جديد لاشتراك واتفاق واتحاد اكثر صميمية واخصب وآمن (هذا لوكان هنالك لزوم لذلك) بين الحاميين والمحميين بدون ان يكون فى ذلك مساس بسلطة افرانسة وسيطرتها ولا بسيادة الباى ء المالك لمملكة تونس ء

وتفضلوا يا جناب الرئيس المحترم بقبول التعبير عن عواطفى العالية

(غاستون فالراى)

— انتهى —